حاضر المدن العربية ومستقبلها

د. سعد الدين ابراهيم

مقدمـــة

تمّ تعريب المنطقة الممتدة من الخليج العربي الى المحيط الاطلسي –وهي ما يصطلح على تسميته الوطن العربي في الوقت الحاضر– في القرون الثلاثة الاولى بعد ظهور الاسلام في صحراء الجزيرة العربية. ومنذ ذلك الوقت ولمدة احد عشر قرناً متتالية، عرفت المنطقة ثلاثة أنماط معيشية متميزة ولكنها متداخله، وهي: نمط البداوة، والنمط الريفي، ونمط المدن الحضرية. وظل التداخل بين هذه الانماط يأخذ شكل علاقات تعاون وتوتر وصراع مثلث الأطراف، في سياق دائري أو ثبوتي لا يخل كثيراً بالحجم النسبي للسكان لكل نمط.

ولكن مع بداية القرن التاسع عشر بدأت العلاقة تتغير كيفياً وكمياً بين الانماط المعيشية الثلاثة. فقد بدأت **تتكرس سيطرة المدن** سياسياً واقتصادياً على سكان النمطين الآخرين (الريف والبداوة). وأخذ **الحجم النسبي** للسكان في المدن يتزايد على حساب سكان الريف كما أخذت **المدن الكبرى**، وخاصة العواصم، تتزايد بسرعة فائقة على حساب المدن الصغرى. وكذلك **المدن الساحلية** التي تربط الوطن العربي بالخارج، فقد تزايدت سكانياً على حساب المدن الداخلية (inland cities). وبدأت **الأحياء الحديثة** في داخل كل مدينة عربية تتسع مكانياً وتتمايز طبقياً على حساب الأحياء التقليدية القديمة. وأخذت **أحياء المعدمين** من بروليتاريا مهاجري الريف تظهر وتنمو تدريجياً على حواف المدن العربية الكبرى وتحيط بها في شكل حصار بروليتاري.

هذه المؤشرات الستة وغيرها ما زالت تتصاعد؛ وهي في مجموعها تمثل واقع المدن العربية في الوقت الحاضر. وما لم يحدث أي تدخل لوقف أو تعديل القوى والعوامل التي تعطي هذه المؤشرات قوة دفعها. فانها ستستمر في

المستقبل بكل مضاعفاتها السلبية والايجابية. وفي الاقسام التالية من هذا المقال سنحاول استجلاء تفاصيل هذا الواقع وما يمكن أن يؤدي اليه في المستقبل.

نمو السكان والعلاقات الجديدة بين الريف والمدن

بالرغم من أن الوطن العربي يعتبر من أقدم مناطق العالم التي شهدت استيطاناً بشرياً مستمراً، إلاّ ان سجلات السكان الموثوقة قبل القرن التاسع عشر تعتبر نادرة. ولا تتوفر أي سلاسل زمنية احصائية عن حجم السكان في المائة سنة الأخيرة إلاّ لعدد محدود من أقطار الأمة — أهمها الجزائر ومصر والعراق. ويوضح الجدول رقم (١) تطور السكان في هذه الاقطار الثلاثة[١].

فاذا اعتبرنا الجزائر ممثلة للمغرب الكبير، ومصر ممثلة لوادي النيل، والعراق ممثلاً للمشرق العربي، فانه يمكن رسم صورة عامة عن التطور السكاني للوطن العربي في العصر الحديث. فنلاحظ — مثلاً — من الجدول المذكور أن حجم سكان الجزائر ظلَّ يتأرجح بين الزيادة والنقصان الى سنة ١٨٧٦. فقط بعد هذه السنة بدأ سكان الجزائر زيادتهم المضطردة وهذا يعني أن الجزائر ظلت الى الربع الأخير من القرن التاسع عشر محكومة بما يسميه علماء الديموغرافيا «**بالتوازن التقليدي**[٢] (Traditional Equalibrium)» للسكان. وتطلق هذه التسمية على مرحلة في تطور المجتمعات البشرية تكون فيها نسبة المواليد مرتفعة للغاية (حوالي ٥٠ في الألف)، ونسبة الوفيات مرتفعة أيضاً للغاية (حوالي ٥٠ في الألف). ويلغي كل منهما أثر الآخر، وبالتالي يظل عدد السكان على ما هو عليه تقريباً. فاذا تغير حجم السكان — ارتفاعاً أو هبوطاً — فان ذلك يكون في أضيق الحدود، ونتيجة عوامل طبيعية (مثل الأوبئة أو الكوارث من قحط أو فياضانات) أو عوامل اجتماعية (مثل الحروب أو الهجرة من مجتمعات أخرى أو اليها). ويبدو أن هذا كان حال الجزائر الى سبعينات القرن التاسع عشر. حيث ستدخل المرحلة التالية، وهي التي تسمى بمرحلة «**التحوّل الديموغرافي**»[٣] (Stage of Demographic Transition)، وفيها تبدأ معدلات الوفيات في التناقص التدريجي مع بقاء معدلات المواليد على ارتفاعها. وتكون النتيجة متمثلة بالازدياد المضطرد في الحجم الكلي لسكان المجتمع. وكان دخول الجزائر الى مرحلة التحول بفعل الاحتكاك بالغرب، وخاصة فرنسا التي وفدت غازية مستعمرة منذ عام ١٨٣٠. وكان من آثار الاحتكاك والتفاعل مع الغرب تبني الطب الحديث وإجراءات الصحة العامة مما أدى الى انخفاض معدل الوفيات، وخاصة وفيات الاطفال. وهكذا نلاحظ ان الجزائر قد ضاعفت عدد سكانها بين سنتي ١٨٥٦ و ١٩٠٦ من مليونين ونصف الى ٥,٢ ملايين في خمسين علماً، كما ضاعفت عددهم مرّة ثانية في الخمسين سنة التالية، حيث أصبحوا ١٠,٨ ملايين في عام ١٩٦٠. وتشمل هذه الاعداد المستوطنين الاوروبيين. فاذا اقتصرنا على السكان الأصليين المسلمين (العرب والبربر) نجد أن عددهم قد ارتفع بالملايين من ٢,٣ الى ٨,٥ بين سنتي ١٨٥٦ و ١٩٥٤ (سنة نشوب ثورة التحرير الجزائرية) — أي بنسبة ٣٠٠٪ في ٩٨ سنة.

الجدول رقم (١)

تطور حجم السكان في الجزائر ومصر والعراق (بالمليون)

الجزائر		مصر		العراق	
السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
١٨٥٦	٢,٤٩٦	١٧٩٧*	٢,٥٠٠		
١٨٦٦	٢,٩٢١	١٨٣٨*	٣,٠٠٠	١٨٦٧*	١,٢٨٠
١٨٧٦	٢,٨٦٧	١٨٧٠*	٥,٠٠٠		
١٨٨٦	٣,٨١٧			١٨٩٠*	١,٧٢٦
١٨٩٦	٤,٤٢٩	١٨٩٧	٩,٧١٥		
١٩٠٦	٥,٢٣٢	١٩٠٧	١١,٢٨٧	١٩٠٥*	٢,٢٥٠
١٩٢١	٥,٨٠٤	١٩١٧	١٢,٧٥١	١٩١٩*	٢,٨٤٨
١٩٢٦	٦,٠٦٦	١٩٢٧	١٤,٢١٨		
١٩٣٦	٧,٢٣٥	١٩٣٧	١٥,٩٣٣	١٩٣٥*	٣,٦٠٥
١٩٤٨	٨,٦٨٢	١٩٤٧	١٩,٠٢٢	١٩٤٧	٤,٨١٦
١٩٥٤	٩,٥٣٠			١٩٥٧	٦,٢٩٨
١٩٦٠	١٠,٨٥٣	١٩٦٠	٢٦,٠٦٢		
١٩٦٦	١٢,١٠٢	١٩٦٦	٣٠,٠٧٦	١٩٦٥	٨,٢٢٠
١٩٧٦*	١٦,٩٠٠	١٩٧٦	٣٨,٢٢٨	١٩٧٥	١١,١٢٤

المصادر : **الجزائر**، كل السنوات الى ١٩٦٦ من واقع تعدادات رسمية منشورة في J. Clarke and W. Fisher (eds.)
Population of the Middle East and North Africa (N.Y.: Africa Publishing Co., 1972) p.376.

تقدير ١٩٧٦* مأخوذ من دراسة لليونيسكو: **UNESCO'S Regional Office For Education in Arab Countries**, ***Population, Education and Development in Arab Countries*** (Cairo, 1976) p.2.

مصر، التقديرات من ١٧٩٧ الى ١٨٧٠ مأخودة عن: Charles Issawi, ***Egypt in Revolution*** (London Oxford University Press 1963) pp.20,23, and 29.

العراق، تقديرات السكان الى عام ١٩٣٥ نقلاً عن: M.S. Hassan, "Growth and Structure of Iraqis Population 1867 - 1947", *Bulletin of Oxford University*, vol.20, pp.339-350.

تقدير السكان لعام ١٩٧٥ مأخوذ من **المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٤** التي تصدرها وزارة التخطيط في الجمهورية العراقية، ص ٣٤ : أما بقية الارقام فهي من واقع التعدادات الرسمية المنشورة.

أما في مصر فان الزيادة السكانية كانت أكثر ارتفاعاً. فعدد السكان الذي قدر بأقل من ٥ ملايين في أوائل القرن التاسع عشر وصل الى ٩,٧ ملايين في أول تعداد كامل لهم عام ١٨٩٧. وفي الخمسين سنة التالية تضاعف حجمهم مرة أخرى ليصل الى ١٩ مليوناً عام ١٩٤٧، ثم تضاعف مرة ثالثة ليصل الى أكثر من ٣٨ مليوناً في الثلاثين سنة التالية طبقاً لآخر تعداد رسمي أجري عام ١٩٧٦. وهذه الارقام تعني ان مصر قد دخلت مرحلة «التحوّل الديموغرافي» في فترة مبكرة من القرن التاسع عشر ربما بحوالي خمسين سنة قبل الجزائر.

في العراق، قدر عدد السكان بحوالي ١,٣ مليون في عام ١٨٦٧، وبحوالي ٢,٨ مليون عام ١٩١٩. وحينما اجريَ أول تعداد رسمي عام ١٩٤٧، كان عدد سكان العراق قد وصل الى ٤,٨ ملايين، ثم إلى ٦,٣ ملايين عام ١٩٥٧، وإلى ٨ ملايين عام ١٩٦٥. وفي عام ١٩٧٥ قفز العدد إلى أكثر من ١١ مليوناً. وهذا يعني ان العراق قد دخلت بدورها مرحلة التحول الديموغرافي منذ الربع الأخير من القرن الماضي – وبذلك ضاعفت سكانها في المرة الأولى في مدّة ٥٢ سنة، وفي المرّة الثانية في مدّة ٣٥ سنة تقريباً، وفي المرة الثالثة في حوالي ٢٠ سنة.

في الوقت الحاضر (١٩٧٨)، يقدر سكان كل من الجزائر بحوالي ١٧ مليوناً، ومصر بحوالي ٤٠ مليوناً، والعراق بحوالي ١٢ مليوناً. وفي البلدان الثلاثة معاً، يصل حجم السكان اليوم الى ٦٩ مليوناً، مقارنةً بحوالي ١٦ مليوناً في أوائل هذا القرن. وهذا يعني أن سكان الأقطار العربية الثلاثة المذكورة قد تزايدوا بنسبة٣٣١٪ خلال الثلاثة أرباع القرن الأخيرة. وحيث يقدر سكان الوطن العربي من المحيط الى الخليج بحوالي ١٥٠ مليوناً في الوقت الحاضر فان سكان البلدان الثلاثة يمثلون حوالي ٤٦٪ من هذا المجموع. واذا اعتبرنا هذه البلدان ممثلة لشرق الوطن العربي ووسطه وغربه، يمكن تقدير جملة سكان هذا الوطن في أوائل القرن بحوالي ٣٨ مليوناً. لقد ضاعف العالم العربي بدوره حجم سكانه مرتين خلال الثماني والسبعين سنة الأخيرة.

هذه الزيادة السريعة في السكان كانت نتيجة طبيعية لانخفاض معدلات الوفيات في كل انحاء الوطن العربي، وبقاء معدلات المواليد على حالها المرتفع. فبينما انخفض المعدل السنوي للوفيات من حوالي ٥٠ في الألف الى حوالي ١٥ في الألف في معظم الأقطار العربية ظل معدل المواليد بين ٤٣ و ٥١ في الألف بين بداية القرن ونهاية ربعه الثالث(٤). وهذا يعني ان معدل الزيادة السنوية الصافية يتراوح بين ٢,٨٪ و ٣٪ سنوياً، وهو من أعلى المعدلات في العالم بأسره. فاذا استمر معدل الزيادة على هذا الحال فان سكان العالم العربي سيتضاعفون قبل نهاية هذا القرن – ليصلوا الى أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠.

والذي يهمنا من هذا العرض لتطور سكان الوطن العربي، هو ان مرحلة التحول الديمغرافي قد بدأت في المدن. فقد كانت المدن العربية في البداية مسرحاً للاحتكاك والتفاعل مع الغرب ووسائل الطب العلاجي والوقائي الحديث. لذلك نمت من الزيادة الطبيعية وحدها (أي الفرق بين المواليد والوفيات) بنسبة ٢٪ سنوياً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبنسبة ٣٪ سنوياً في المتوسط خلال هذا القرن. أما النسبة المقارنة للريف العربي فقد كانت أقل من

١٪ في القرن الماضي، وحوالي ٢٪ في هذا القرن. فرغم انخفاض نسبة الوفيات في الريف إلاّ أن معدل هذا الانخفاض كان وما يزال أقل من مثيله في المدن.

ولكن المصدر الطبيعي لزيادة سكان المدن لم يكن المصدر الوحيد، وانما بدأ يضاف إليه تدريجياً مصدر آخر وهو **الهجرة** من الريف التي تزايدت بشكل محسوس في القرن العشرين – حتى أنه يمكن القول ان نصف الزيادة الكلية السنوية للمدن العربية كان منها. فاذا كانت الزيادة الطبيعية تضيف إلى سكان المدن ما بين ٢٪ و ٣٪ سنوياً، فان الزيادة من الهجرة الريفية تضيف أيضاً ما بين ٢٪ و ٣٪ سنوياً.

ويوضح الجدول رقم (٢) تطور سكان الريف والحضر في أقطار الوطن العربي في الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٠. ويتضح من بيانات الجدول ان جملة سكان الوطن العربي قد تزايدت بنسبة ٦٣٪ خلال العشرين سنة التي تفصل التاريخين. ولكن سكان الريف لم يتزايدوا إلا بنسبة ٣٩٪، أي باقل من ٢٤ نقطة مئوية عن متوسط الزيادة العامة لاجمالي السكان. في مقابل ذلك تزايد سكان المدن العربية بنسبة ١٣٧٪ خلال المدّة نفسها، أي بأكثر من ٧٤ نقطة مئوية عن متوسط الزيادة العامة للسكان، وبأكثر من ٩٨ نقطة مئوية عن متوسط زيادة سكان الريف العربي.

ولكيّ تتضح الصورة أكثر يمكن التعبير عن التطور الذي حدث خلال العقدين (١٩٥٠ – ١٩٧٠) بصيغة أخرى. فقد زاد السكان عموماً من ٧٥ الى ١٢٢ مليوناً؛ وكان متوسط النمو السنوي للفترة كلها حولي ٣٪. وبهذا المعدل يضاعف الوطن العربي سكانه كل ٢٣,٣ سنة. وزاد سكان الريف من ٥٨ الى ٨٠ مليوناً؛ وكان متوسط النمو السنوي للفترة كلها حوالي ١,٩٪. وبهذا المعدل يضاعف الريف العربي سكانه كل ٣٧ سنة. أما سكان المدن الحضرية فقد قفزوا من ١٨ الى ٤٢ مليوناً خلال المدّة من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠، بمتوسط نمو سنوي يساوي ٦,٩٪ للفترة كلها. وبهذا المعدل تضاعف المدن العربية سكانها كل عشر سنوات.

صيغة ثالثة للتعبير عن انحسار الريف ونمو المدن وهي ان ننظر الى تغير الوزن النسبي لسكان كل منهما في القاعدة البشرية للوطن العربي منذ أوائل القرن العشرين. في أوائل هذا القرن كان السكان الريفيون يمثلون أكثر من ٩٠٪ من المجموع العام، ومع منتصف القرن هبطت النسبة الى ٧٥٪؛ كما هبطت في ١٩٧٠ مرّة أخرى إلى ٦٥٪[٥]. في مقابل ذلك نجد الوزن النسبي لسكان المدن في حركة مد مستمرة طوال السبعين سنة: من أقل من عشرة في المائة في أوائل القرن العشرين، الى ٢٥٪ في منتصف القرن، الى ٣٥٪ عام ١٩٧٠، الى حوالي ٤٠٪ في عام ١٩٧٥.

الجدول رقم (٢)
تطور سكان الريف والحضر في أقطار الوطن العربي بين سنتي ١٩٥٠ و ١٩٧٠ (بالملايين)

القطر	عدد السكان الاجمالي		سكان الريف		سكان الحضر	
	١٩٥٠	١٩٧٠	١٩٥٠ ( )•	١٩٧٠ ( )•	١٩٥٠ ( )•	١٩٧٠ ( )•
موريتانيا	٠,٧	١,٢	٠,٧ (٩٨)	١,١ (٩٧)	٠,٠١ (٢)	,٠٣ (٣)
المغرب	٩,٠	١٥,٥	٦,٩ (٧٧)	١٠,٠ (٦٥)	٢,٠ (٢٣)	٥,٥ (٣٥)
الجزائر	٨,٩	١٣,٧	٦,٧ (٧٥)	٨,٥ (٦٥)	٢,٢ (٢٥)	٥,٢ (٣٥)
تونس	٣,٦	٤,٩	٢,٥ (٦٩)	٢,٨ (٥٧)	١,١ (٣١)	٢,١ (٤٣)
الجماهيرية الليبية	١,٠	٢,٠	٠,٨ (٧٨)	١,٣ (٦٢)	٠,٢ (٢٢)	٠,٨ (٣٨)
مصر	٢٠,٥	٣٣,٣	١٤,٠ (٦٨)	١٨,٧ (٥٥)	٦,٥ (٣٢)	١٤,٥ (٤٥)
السودان	١٠,٠	١٥.٦	٨,٤ (٩٤)	١٤,٣ (٩٠)	٠,٦ (٦)	١,٣ (١٠)
الصومال						
لبنان	١,٨	٢,٩	١,٣ (٦٠)	١,٦ (٤٥)	٠,٥ (٤٠)	١,٣ (٥٥)
سورية	٣,٤	٦,١	٢,٢ (٦٥)	٣,٨ (٥٨)	١,٢ (٣٥)	٢,٣ (٤٢)
الاردن	١,٣	٢,٤	٠,٨ (٦٥)	١,٤ (٥٦)	٠,٥ (٣٥)	١,١ (٤٤)
السعودية	٥,٣	٧,٤	٤,٨ (٩١)	٥,٥ (٧٥)	٠,٥ (٩)	١,٩ (٢٥)
اليمن	٤,٠	٥,٠	٣,٩ (٩٨)	٤,٧ (٩٠)	٠,٠٨ (٢)	٠,٣ (١٠)
اليمن الديمقراطية	٠,٧	١,٠	٠,٦ (٨١)	٠,٧ (٦٦)	٠,١ (٩)	٠,٣ (٣٤)
عمان	٠,٥	٠,٦	٠,٥ (٩٧)	٠,٥ (٩٤)	٠,٠١ (٣)	٠,٠٣ (٧)
الامارات	٠,٠٨	٠,٢	٠,٠٦ (٧٥)	٠,٠٧ (٤٥)	٠,٠٢ (٢٥)	٠,١ (٥٥)
قطر	٠,٠٢	٠,١	٠,٠١ (٥٠)	٠,٠٣ (٣٠)	٠,٠١ (٥٠)	٠,٠٧ (٧٠)
البحرين	٠,١	٠,٢	٠,٠٣ (٢٩)	٠,٠٦ (٢٦)	٠,٠٩ (٧١)	٠,٠٢ (٧٤)
الكويت	٠,٢	٠,٧	٠,٠٧ (٤٢)	٠,١ (٢٠)	٠,١ (٥١)	٠,٦ (٨٠)
العراق	٥,٢	٩,١	٣,٤ (٦٥)	٥,١ (٥٧)	١,٨ (٣٥)	٤,٠ (٤٣)
الجملة	٧٥,٤	١٢٢,٤	٥٧,٦ (٧٥)	٨٠,٢ (٦٥)	١٧,٨ (٢٥)	٤٢,٢ (٣٥)

• الأرقام المذكورة بين الأقواس تمثل النسبة المئوية لكل من الريف والحضر الى جملة السكان.

المصدر : تجميع وحساب من بيانات واردة في :

— Kingsley Davis, *World Urbanization: 1950-1970* vol. I (**Berkeley**: University of California Press, 1969) pp.113-130.

— UNESOB, *Population Bulletin*, No.3, 1972, and two others without serial numbers or dates (believed to be around 1971).

ان انحسار الريف ونمو الحضر في عالمنا العربي يمثلان تحولاً كيفياً وكمياً في العلاقة التاريخية بينهما تلك التي كانت مستقرة طوال مئات السنين. فرغم ان المنطقة العربية كانت من أول مناطق العالم التي عرفت ظهور المدن، ورغم ان بعض مدنها قد نمت وتضخمت في العصور الوسيطة الى أن أصبحت مدناً مليونية، إلاّ أن ذلك كان يحدث في اطار توازن سكاني تقليدي مستقر ظلت الغلبة فيه للريف. فحينما كانت تنمو مدينة مثل دمشق أو بغداد أو القاهرة بمعدلات مرتفعة في فترات الازدهار والرخاء فان هذا النمو كان يتم أساساً بقوة الدفع البيولوجي الداخلي لسكان المدينة نتيجة تحسن الأحوال الصحية من ناحية، وبفعل الهجرة من المدن الأخرى في المنطقة من ناحية ثانية[٦]. فنمو بغداد في أوج العصر العباسي لم يكن أساساً على حساب الريف وإنما على حساب مدن أخرى مثل دمشق وحلب والموصل ومدن الجزيرة العربية في ذلك الوقت. ولم يكن نمو القاهرة في أوج العصر الفاطمي أساساً على حساب الريف المصري، وإنما على حساب مدن الشمال العربي الافريقي ومدن فلسطين والشام، وهكذا... بل ان نمو بعض المدن العربية في عصور الازدهار كان يتطلب وجود قاعدة سكانية ريفية كبيرة ومستقرة لانتاج ما تحتاجه هذه المدن من الغذاء. ففي نظام اقتصادي تقليدي لم تكن تكنولوجيا الزراعة تسمح بان ينتج الفلاح إلاّ ما يكفيه ويكفي نصف شخص آخر. لذلك كان نمو بغداد – مثلاً – الى ما يزيد عن المليونين في قمة الازدهار العباسي يعني الحاجة الى قاعدة سكانية ريفية تصل الى أربعة ملايين شخص على الأقل لكي يوفروا فائضاً غذائياً يذهب الى سكان بغداد. لهذا السبب وحده – ان لم يكن لغيره من الاسباب – ظل الوزن النسبي لكل من سكان الريف والحضر مستقراً (بحدود ٩٠٪ من السكان في الريف، و١٠٪ من السكان في المدن).

اندماج الوطن العربي في النظام الدولي الرأسمالي ونمو المدن

لقد كان احتكاك الوطن العربي بالغرب الأوروبي قد تقلص الى حد بعيد في عصور الانحطاط العربي من القرن الثالث عشر الى نهاية القرن الثامن عشر. في هذه القرون الخمسة كان المجتمع العربي في حالة ركود وتحلل وعزلة عن العالم الذي يحيط به؛ وذلك لاسباب كثيرة ليس هنا مجال الخوض فيها، ومن أهمها التسلط المملوكي – العثماني طوال هذه الفترة في معظم أجزاء الوطن العربي. وكانت هذه القرون الخمسة – كما نعلم – هي نفس الفترة التي حقق فيها الغرب الأوروبي قفزاته الكبيرة الى الأمام في مجالات شتى. فقد شهدت مجتمعاته الاصلاح الديني وتفجر ثوراته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية. وكانت المحصلة الكبرى لهذه التطورات بزوغ الرأسمالية الصناعية ونموها، واندفاعها خارج حدودها الأوروبية للسيطرة على موارد وأسواق آسيا وافريقيا بقوة السلاح. كانت قمة هذا الاندفاع في القرن التاسع عشر وأوائل العشرين، وهو ما يصطلح على تسميته بالاستعمار أو الامبريالية الغربية. ولم يفلت الوطن العربي من هذه الهجمة الامبريالية، التي ظهرت بوادرها منذ أواخر القرن الثامن عشر بمحاولات نابليون للسيطرة على مصر، ومحاولات بريطانيا للسيطرة على سواحل شبه الجزيرة العربية والخليج. ثم غزو الجزائر في سنة ١٨٣٠، ومصر وتونس في ثمانينات القرن التاسع

عشر، والمغرب وليبيا في أوائل هذا القرن، وسورية ولبنان وفلسطين والعراق في اعقاب الحرب العالمية الأولى.

وبوقوع الوطن العربي في براثن الهيمنة الغربية شهدت بنياته الاقتصادية والسكانية والاجتماعية تغيرات شتى، أهمها دمج الوطن العربي في النظام الدولي الرأسمالي. ولما كان الغرض الاساسي للهيمنة الغربية هو استغلال موارد الوطن العربي الطبيعية واحتكار اسواقه، فان ذلك قد استتبع بالضرورة إحداث تغييرات هيكلية في اقتصاديات اقطاره. من ذلك – مثلاً – تحويل الزراعة في بعضها من انتاج الغذاء الى انتاج المحاصيل النقدية كالقطن في مصر والسودان وتصديره خاماً لمصانع الغزل والنسيج في القارة الأوروبية[٧]. وحتى تتم هذه العملية بكفاءة رأسمالية، أدخلت المكننة وأساليب الري والتسميد وطرق المواصلات الحديثة التي تربط مراكز انتاج المواد الخام في الاقطار العربية بمراكز تصنيعها في الاقطار الأوروبية.

واتساقاً مع الهدف نفسه نزعت ملكية أجود الاراضي الزراعية في بعض الاقطار العربية ونقلت الى ايدي أوروبية لانشاء مزارع كبيرة تصلح للاستغلال الرأسمالي. وتحول عدد كبير من الفلاحين العرب الى عمال أجراء في هذه المزارع؛ بينما فقد عدد آخر مصدر رزقه الأساسي ولم يعد أمامه من بديل غير أن يهجر الريف سعياً وراء العمل[٨] وقد عرفت كل من الجزائر وتونس والمغرب وفلسطين هذا النمط من الاستعمار الاستيطاني الاوروبي.

والتغير الاساسي الثالث الذي نتج من عملية السيطرة الامبريالية هو القضاء على الصناعات الحرفية، واضعاف الصناعات الحديثة الوليدة التي كانت قد بدأت في الظهور. وكان هذا التغير لازمة منطقية لكي تحتكر كل دولة استعمارية أسواق الاقطار التي هيمنت عليها.

وأخيراً، كان من نتيجة التفاعل المكثف مع الغرب – كما ذكرنا من قبل – أخذ السكان العرب بمبادئ الصحة العامة الحديثة والطب العلاجي والوقائي. وكان أثر ذلك بالغاً في خفض معدل الوفيات في المدن أولاً، ثم في الريف بعد ذلك. وبما أن التعليم لم ينتشر بصورة سريعة، ولأن معظم السكان ظلوا خارج قوة العمل الصناعية في القطاعات الحديثة، فان اتجاهاتهم وقيمهم وسلوكهم بخصوص تحديد النسل وخفض معدل المواليد لم تتأثرا بنفس الدرجة التي تأثر بها معدل الوفيات. أي انه نتيجة **التطور المشوّه** أو غير المتوازن للبنية الاقتصادية التحتية، فان الهياكل الفوقية للمجتمع العربي لم تتطور بالسرعة المطلوبة. فكان نمو السكان أسرع من نمو الاقتصاد والتعليم والثقافة[٩].

كيف أثّر كل ذلك – أي دمج الوطن العربي في النظام الدولي الرأسمالي – على نمو المدن العربية؟.

من الفقرات السابقة يتضح أنه ابتداء من القرن التاسع عشر، بدأت زيادة مضطردة في عدد السكان في الريف والحضر على السواء. وفي الريف، كان يصاحب الزيادة السكانية تقلص في انتاج الغذاء مع تحويل الزراعة الى

محاصيل نقدية (Cash Crops) للمواد الخام ، ونزع ملكية اراضي أعداد كبيرة من الفلاحين ونقلها الى أيدٍ أجنبية رأسمالية أو وطنية اقطاعية – وهو الأمر الذي قلص من فرص العمالة في الريف. فكأننا بصدد ريف عربي يتزايد سكانه من ناحية ، وتتقلص فيه فرص العمل وكسب العيش من ناحية ثانية ، ولا تزيد فيه الرقعة الزراعية الكلية كثيراً من ناحية ثالثة. أمام هذه العوامل التي خلقتها الهيمنة الامبريالية كان من الطبيعي أن تهجر اعداد متزايدة قراها في الريف وتتجه الى المدن سعياً وراء فرص الحياة. ومنذ ذلك الوقت والريف يدفع ، في عملية طرد مستمرة ، باعداد من سكانه سنوياً الى كل مدينة عربية.

الأثر الثاني البارز نتيجة الهيمنة الامبريالية هو نمو المدن الساحلية ، وبالتحديد مدن الموانئ[١٠]. فقد أصبحت هذه خلال الحقبة الاستعمارية نقطة الوصل في خطوط الاستغلال. فمنها يتم تصدير المواد الخام ، واليها تأتي البضائع المصنعة لتغزو أسواق الاقطار العربية ، واليها يأتي كذلك جنود الدولة المهيمنة وسلاحها للقهر ولحراسة خطوط الاستغلال ، التي تبدأ من الريف العربي وترتد اليه مروراً بمدن أوروبا التي تستبقي لنفسها **فائض القيمة** من العملية الاستغلالية. لذلك نرى مدناً مثل الدار البيضاء والجزائر والاسكندرية وبيروت والبصرة تمتلئ بالحركة وتجذب السكان من الريف ومن المدن الأصغر خلال الحقبة الاستعمارية.

الأثر الثالث للهيمنة الاستعمارية هو خلق **تمايز طبقي ووظيفي** داخل المدن العربية فقد اختار الاوروبيون أن ينفردوا لانفسهم باقسام معينة داخل كل مدينة عربية كبيرة ، خطّطوها حسب النهج العربي : شوارع عريضة ومتقاطعة ، وحدائق ومنتزهات ، ومياه نقية وكهرباء وغاز تم توصيله الى وحداتهم السكنية ، وخدمات بلدية عامة مثل نظافة الشوارع وجمع القمامة وانشاء الأندية ودور السينما وغيرها من الأنشطة الترويحية ، وما الى ذلك. وأخذت هذه الاقسام أسماء مختلفة مثل «المدينة الجديدة» ، أو «الحي الأوروبي» تمييزاً لها عن أقسام المدينة العربية القديمة التي لم تحظ بنفس العناية والتطور وظلت على حالها ؛ بل وتدهورت نتيجة الاكتظاظ السكاني الذي سببته الزيادة الطبيعية لسكانها من ناحية ، والهجرة الريفية من ناحية أخرى. وباختصار ، أصبحت معظم المدن العربية تنقسم الى عالمين متمايزين في كل شيء وإن كانا متجاورين مكانياً[١١].

هذه الآثار الثلاثة الرئيسية ، وغيرها مما لا يتسع المجال لذكره ، التي نتجت عن الهيمنة الاستعمارية كان وما يزال لها أبلغ المضاعفات على مسيرة التطور الاجتماعي – الاقتصادي لمعظم أقطار الوطن العربي. فحتى بعد زوال الاستعمار الغربي بصوره السافرة ، ظلت قوة العوامل التي كان قد خلقها مستمرة في إحداث مفعولها في تشويه هذا التطور حتى الوقت الحاضر. ولم تستطع النخبات الوطنية الحاكمة أن تقضي على جذور هذه العوامل وتصحح العلاقات المشوهة بين الريف والمدن. فرغم محاولات بعض الأنظمة لوضع حد لاهمال الريف واستغلاله باستحداث قوانين وسياسات الاصلاح الزراعي – كما حدث في مصر وسورية والعراق والجزائر – إلاّ ان هذه المحاولات إما جاءت متأخرة أو مبتورة. لذلك لم يكن لها الأثر المنشود في تصحيح هذه العلاقات. وزاد من تدهور الامور ان السنوات

العشر الأخيرة قد شهدت ما يشبه «الردة» على محاولات التغيير الاشتراكي في هذا الاتجاه. لذلك استمر تدفق الهجرة من الريف الى المدينة؛ واستمر نمو هذه الأخيرة على حساب الريف. وكذلك استمر التمايز الطبقي والوظيفي بين الأحياء القديمة أو «الشعبية» والأحياء الجديدة حيث يسكن الميسورون. في هذه الأخيرة حلت النخبات الوطنية المقتدرة محل الفئات الأجنبية من المستوطنين الغربيين. ولكن هذه النخبات ظلت تمارس الوظيفة التي كان يمارسها الأجانب، وهي امتصاص «فائض القيمة»، وتوصيله إلى مراكز الرأسمالية الصناعية في المجتمعات الغربية، مقابل اقتطاع جزء لنفسها كعمولة أو سمسرة، أو حراسة لخطوط الاستغلال التي كان يقوم بها جنود الاستعمار مباشرة في الماضي.

إن استمرار العلاقة بين الريف والحضر على المنوال الذي ارست الامبريالية دعائمه حينما نجحت في دمج الاقتصاد العربي في نظامها العالمي يمثل جانباً من قصة الواقع. ويكون تبسيطاً مخلاً إذا اعتقدنا أن تلك هي القصة كلها. هناك جوانب أخرى ساهمت في تعقيد ظاهرة الانحسار الريفي والمد الحضري في عهد الاستقلال، أي بعد الحرب العالمية الثانية؛ وكان دافعها الرغبة العارمة من بعض القيادات في احداث تنمية اقتصادية سريعة؛ أو ايجاد حلول وقتية لمشكلات اجتماعية معقّدة. هذا الجانب من قصة نمو المدن العربية يغلب عليه حسن القصد وسوء التخطيط، أو غياب التخطيط كلياً. لذلك أصبح جزء كبير من نمو المدن بمثابة نمو طفيلي أو سرطاني، يهدد هذه المدن نفسها أو المجتمع كله بأوخم العواقب. ولكن قبل ان نتعرض لهذه العواقب بالتحليل يجدر أن نلقي نظرة أكثر تفحصاً على واقع ظاهرة التحضر والمدن العربية في الوقت الحاضر.

انماط النمو الحضري في الوطن العربي

رغم اشتراك كل أقطار الوطن العربي في مجموعة الخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية العامة، ورغم اشتراكها جميعاً في علاقات التبعية التي نتجت عن دمج اقتصاديات هذه الأقطار في النظام الرأسمالي العالمي، إلاّ أنه تظل هناك بعض الاختلافات النوعية والكمية في تأثير ذلك كله على هياكلها الحضرية. ويمكن تصنيف الأقطار العربية إلى ثلاث مجموعات في هذا المجال: مجموعة أقطار الخليج، مجموعة الحزام الشمالي، ومجموعة الحزام الجنوبي[١٢]

مجموعة أقطار الخليج: دولة المدينة. بالرجوع الى الجدول رقم (٢) يتضح لنا أن أقطار هذه المجموعة (الكويت، قطر، البحرين، والامارات العربية المتحدة) هي أكثر أقطار الوطن العربي حضرية. فنسبة سكان المدن في كل منها تتراوح بين ٥٥٪ (الامارات) و٨٠٪ (الكويت)، مروراً بقطر (٧٠٪) والبحرين (٧٤٪) عام ١٩٧٠. ورغم عدم توفر احصائيات لعام ١٩٧٨ حتى الآن، إلاّ أن كل المؤشرات تفيد بان نسبة سكان المدن الى اجمالي السكان قد ارتفعت في السنوات الثماني الأخيرة بما لا يقل عن ١٠٪ في كل منها – أي أصبحت ٦٥٪ في الامارات، و٨٠٪ في قطر، و٨٤٪ في البحرين، و٩٠٪ في الكويت. وهذه النسب مرتفعة جداً بالقياس الى معظم المجتمعات الغربية التي بدأت ثورتها السكانية والحضرية منذ قرنين من الزمان (مثل بريطانيا، والمانيا، والولايات المتحدة). لقد كان معدل نمو المدن في دول الخليج في عقد الستينات حوالي ١٥٪ سنوياً،

وهو معدل يكفي لمضاعفة سكان هذه المدن مرة كل خمس سنوات. وقد استمر هذا المعدل خلال عقد السبعينات، بل وزاد في كل من الامارات وقطر الى ما يقرب من ١٨٪ سنوياً.

ومما يلفت النظر ان هذه المجموعة هي آخر المجموعات العربية الثلاث دخولاً الى مرحلة **التحوّل السكاني** (Stage of Demographic Transition) والى ميدان الحضرية. فهي قد دخلت مرحلة التحول السكاني بعد أكثر من مائة سنة من دخول أقطار الحزام الشمالي (مصر، المغرب، الجزائر، تونس سورية، لبنان، فلسطين، والعراق). ولكن النمو السكاني في هذه المجموعة لا يتأتى من مصدر الزيادة الطبيعية (الفرق بين المواليد والوفيات) بقدر ما هو متأت من مصدر الهجرة الى اقطار الخليج من كل أنحاء الوطن العربي وايران وشبه القارة الهندية. فالطفرة النفطية في هذه الأقطار في العقود الثلاثة الماضية تعتبر المسؤول الأول عن النمو الهائل في سكان هذه الأقطار عموماً، وسكان مدنها خصوصاً. فأكثر من نصف سكان هذه الأقطار الأربعة مهاجرون لم يولدوا على أرضها، ومعظمهم إمّا عرب (وخاصة من فلسطين ومصر والعراق واليمن) أو غير عرب من الدول المواجهة لها على الجانب الآخر من الخليج والبحر العربي.

والملاحظة الأهم في النمط التوزيعي لسكان أقطار الخليج هو ان معظمهم يتركز في مدينة واحدة، هي العاصمة. فمدينة الكويت العاصمة تضم حوالي ٨٠٪ من جملة سكان الكويت الدولة. ومدينة الدوحة تضم أكثر من ٧٥٪ من مجموع سكان دولة قطر. والمنامة كانت تضم ٤٢٪ من مجموع سكان البحرين عام ١٩٧٠، ويقدر سكانها في الوقت الحاضر بحوالي ٥٥٪ من جملة السكان. وكل إمارة في دولة الامارات العربية المتحدة هي في الواقع عبارة عن مدينة بلا أرياف حولها (مثل دبيّ والعين وأبو ظبي). لذلك ليس من قبيل المبالغة أن نطلق على كل من هذه الأقطار «دولة المدينة» (City-State)، مثلها في ذلك مثل المدن الاغريقية القديمة. من هذه الناحية تمثل أقطار الخليج نموذجاً فريداً في عالمنا المعاصر (ويشبه الى حد كبير نموذج سنغافوره) جدير بالدراسة والتأمل، خاصة وأن هذه الأقطار قد برزت في السنوات التي تلت حرب اكتوبر–رمضان (١٩٧٣) كعملاق مالي في عالم المال والتجارة بسبب ثرواتها الضخمة من النفط الذي زادت اسعاره زيادة فلكية بعد تلك الحرب.

ولكن، أيا كانت الأهمية المالية والنفطية لأقطار الخليج فانها لا تمثل نسبة تذكر من الحجم السكاني العربي. فسكان هذه الأقطار لا يتعدّون مجتمعين ثلاثة ملايين شخص. ومع ذلك فإذا استمرت معدلات الزيادة من الهجرة على حالها في العقدين القادمين من هذا القرن، فان هذه المجموعة سترفع وزنها النسبي سكانياً وحضرياً من أقل من ٣٪ في الوقت الحاضر الى اكثر من ١٠٪ من جملة سكان الوطن العربي مع نهاية هذا القرن.

مجموعة أقطار الحزام الشمالي: المدن المليونية. الجزء الشمالي من الوطن العربي –سواء في غرب آسيا أو شمال

أفريقيا– يمثل مركز الثقل الحقيقي للسكان عموماً ولسكان المدن العربية خصوصاً. تضم هذه المجموعة تسعة أقطار عربية يعيش فيها حوالي ١٠٠ مليون شخص، أي ثلثا جملة سكان الوطن العربي. وفي هذه المجموعة بدأت مرحلة «التحول الديموغرافي» منذ مائة سنة، وبدأت معها ظاهرة التحضر الناتج عن الهجرة من الريف. ويتراوح مستوى الحضرية فيها بين ٢٥ و ٥٥ في المائة في الوقت الحاضر، وما تزال معدلات النمو المديني في صعود. وفي قمة هذه المجموعة نجد لبنان حيث تمثل المدن فيه ٥٥٪ من جملة السكان، يليه كل من العراق ومصر والاردن وسورية وتونس حيث تمثل مدن كل منها ما بين ٤٠ و ٥٠٪ من جملة السكان. أمّا المغرب والجزائر والجماهيرية الليبية فتأتي بعد ذلك حيث تمثل المدن حوالي ٣٦٪ من جملة سكان كل منها.

وأهم ما يميز الظاهرة الحضرية في هذه المجموعة التساعية هو قدم مدنها وضخامتها. فجميع مدن الوطن العربي التي يزيد سكانها عن المليون تقع ضمن هذه الأقطار التسعة: القاهرة، بغداد، الاسكندرية، الدار البيضاء، الجزائر (وربما دمشق وتونس وبيروت). والمتأمل لهذه القائمة يلاحظ وجود كل عواصم «الامبراطوريات» العربية الاسلامية بين القرنين الثامن والثالث عشر، كما يلاحظ كل الموانئ الكبرى للوطن العربي التي نمت في القرنين التاسع عشر والعشرين نتيجة الاحتكاك والتفاعل المكثف مع الغرب (الاسكندرية، بيروت، تونس، الجزائر، والدار البيضاء).

مجموعة الحزام الشمالي للوطن العربي هي أكثر الأقطار قرباً من الغرب، حيث تقع على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط. ولذلك كان معظم هذه الأقطار أول من وقع ضمن مجالات الهيمنة الغربية الامبريالية. وبالتالي بدأ فيها تفكك هياكل المجتمع التقليدي ومحاولات بناء هياكل حديثة في فترة مبكرة بالقياس لمجموعة أقطار الخليج (التي تحدثنا عنها أعلاه) ومجموعة الحزام الجنوبي (التي نتحدث عنها في الفقرة التالية).

مجموعة أقطار الحزام الجنوبي: المدن النامية. تشمل هذه المجموعة كلاً من موريتانيا، والسودان والصومال، والسعودية، واليمن الشمالية، واليمن الديموقراطية، وعمان– وهي تقع جميعها في النصف الجنوبي من الوطن العربي. وهي أقل المجموعات حضرية، حيث لا تتجاوز نسبة سكان المدن فيها ٣٥٪ من إجمالي السكان، رغم ان هذه الأقطار السبعة تحتوي على اكثر من ٢٥٪ من مجموع سكان العالم العربي. وأقل الأقطار حضرية في هذه المجموعة موريتانيا التي لا تزيد فيها نسبة سكان المدن عن ٥٪ من جملة السكان، وتليها السودان (١٠٪) امّا أكثرها حضرية فهي اليمن الديموقراطية التي تصل فيها نسبة سكان المدن حوالي ٣٥٪.

وقد كانت هذه المجموعة آخر من دخل «مرحلة التحول السكاني» في الوطن العربي. فالى ثلاثين سنة مضت، كان تركيبها السكاني ما يزال محكوماً «بالتوازن التقليدي»، أي ارتفاع كل من معدلي المواليد والوفيات؛ مما جعل نموها السكاني ثابتاً أو بطيئاً. كما ان هذه المجموعة كانت (وما زالت) تتسم بوجود تجمعات قبلية رعوية من البدو الرحّل، وخاصة في موريتانيا والصومال والسودان والسعودية[١٣]. بل إن معظم سكان الوطن العربي الذين يتّصفون بالنمط

المعيشي البدوي يتركّزون في هذه المجموعة الجنوبية . لهذه الأسباب ظلت المدن في أقطار الحزام الجنوبي صغيرة الحجم وتتصف بـ « الريفية » (ruralism) في تنظيمها الاجتماعي وفي مبانيها وشوارعها واسواقها .

ولكن السنوات العشرين الماضية ، وخاصة في أعقاب حصول معظم أقطار هذه المجموعة على الاستقلال ، شهدت بداية « التحول الديموغرافي » فيها . لذلك كان معدل الزيادة الطبيعية لسكانها مرتفعاً للغاية ، حيث يصل الى أكثر من ٣,٣٪ سنوياً . ولا بد أن ينعكس ذلك على نمو مدن هذه الأقطار بمعدل مرتفع في العقدين القادمين. فاذا أضفنا الى ذلك مصدر الهجرة من خارج الحدود بسبب **الجذب النفطي** في كل من السعودية وعمان ، فاننا نتوقع أن يرتفع معدل النمو السنوي للمدن فيها من مستواه الحالي ، وهو حوالي ٧٪ ، الى ١٠٪ . لذلك نتنبأ بظهور مدن مليونية في بعض أقطار هذه المجموعة –وخاصة في السعودية والسودان– قبل نهاية القرن العشرين .

الجدول رقم (٣)
نسبة النمو السكاني في ريف الوطن العربي وحضره
بين سنتي ١٩٥٠ و ١٩٧٠

أقاليم الوطن العربي	نسبة نمو السكان ٪	نسبة نمو الريف ٪	نسبة نمو الحضر ٪	نسبة نمو المدن الكبرى ٪
افريقيا العربية	٦٠,٠	٤٢,٥	١٣٣,٠	١٣٣,٢
آسيا العربية	٥٨,٥	٣٥,٥	١٤٦,٠	٢٨٥,٠
مجموع الوطن العربي	٦٠,٤	٤٠,٠	١٣٦,٨	١٦٥,٦

المصدر : محسوب على أساس البيانات الواردة في الجدول (٢) أعلاه .

ان تصنيف أقطار الوطن العربي الى مجموعات ثلاث ، خليجية وشمالية وجنوبية ، ليس هو التصنيف الوحيد . فيمكن – مثلاً – ان نقسم المدن العربية الى مشرق (آسيا العربية) ومغرب (افريقيا العربية) كما هو موّضح في الجدول (٣). وطبقاً لهذا التقسيم يمكن ملاحظة الآتي :

١ – ان سكان المشرق العربي قد زادوا ،في المدّة من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ ،من ٢٣ الى ٣٦ مليون شخص بنسبة ٥٨,٥٪ ؛ ولكن المدن المشرقية زادت في الفترة نفسها من ٥,٢ الى ١٢,٨ مليوناً ، أي بنسبة ١٤٦٪ . فاذا نظرنا الى

المدن الكبرى في المشرق على حدة (وهي المدن التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠,٠٠٠) فاننا نلاحظ انها قفزت من ٢,١ الى ٨,٠ ملايين شخص، بزيادة قدرها ٢٥٨٪، أي أنها ضاعفت عدد سكانها مرة كل عشر سنوات. هذا بينما لم تتجاوز نسبة زيادة سكان الريف في المشرق ٣٦٪ خلال العشرين سنة المذكورة.

٢ - ان سكان افريقيا العربية (شمال أفريقيا ووادي النيل) قد زاد تعدادهم من حوالي ٥٣ مليوناً سنة ١٩٥٠ الى أكثر من ٨٦ مليوناً سنة ١٩٧٠؛ أي بنسبة ٦٠٪؛ ولكن سكان مدن هذه المنطقة زادوا بنسبة ١٣٣٪ (من ١٢,٦ الى ٢٩,٥ مليوناً). فاذا نظرنا الى المدن العربية الكبرى في افريقيا، فاننا نلاحظ زيادة عدد سكانها من ٧,٧ الى ١٧,٩ مليوناً؛ أي بنسبة ١٣٣,٢٪ خلال عشرين سنة. هذا بينما لم يتجاوز نمو سكان الريف في افريقيا العربية ٤٣٪.

والذي يكشف عنه هذا التقسيم هو أنه بالرغم من وجود الثقل السكاني والحضري العربي في افريقيا، إلاّ أن مرحلة التحول السكاني قد قطعت فيه شوطاً أبعد يشير الى بدء استقرار معدلات النمّو الحضري عندما يقرب من ٥٪ سنوياً. بينما نجد المشرق يرفع من معدلات نموه الحضري في العقدين الماضيين. حيث دخلت معظم أقطاره مرحلة التحول السكاني متأخرة نسبياً. وهو الأمر الذي يجعل أمامها مجالاً أطول ستظل في خلاله معدلات النمو السكاني والحضري متصاعدة حتى نهاية هذا القرن على الأقل.

ظاهرة المدن العملاقة في الوطن العربي

يتصف التحضر في الوطن العربي بوجود مدينة رئيسية عملاقة في كل قطر من أقطاره تسيطر سياسياً واقتصادياً وسكانياً على الريف والمدن الأخرى على السواء في القطر المذكور. وباستثناء المغرب، فان هذه المدينة الرئيسية المسيطرة في كل الأقطار هي العاصمة. وإذا كان طبيعياً، في معظم مجتمعات العالم، أن تكون العاصمة مدينة رئيسية، بل وربما أكبر المدن، إلاّ أن الملاحظ أن الوضع في الوطن العربي يختلف في درجة ضخامة المدينة الرئيسية وسيطرتها بشكل حاد. ففي بلاد مثل الولايات المتحدة والمانيا والهند وتركيا والصين نجد، أولاً، أن العاصمة السياسية ليست أكبر المدن؛ ونلاحظ، ثانياً، أن هناك عدداً من المدن الكبرى تتقارب في أحجام سكانها. وحتى في البلاد التي تكون العاصمة السياسية فيها هي أكبر المدن، مثل فرنسا وبريطانيا وإيطاليا والاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا وإيران، فان الفارق في الضخامة بين العاصمة والمدينة الثانية او الثالثة ليس بنفس الدرجة التي نجدها في معظم أقطار الوطن العربي.

ويوضح الجدول رقم (٣) مركز المدينة الرئيسية في كل قطر عربي بالنسبة لسكان القطر عموماً، ومجموع سكان الحضر فيه. في أقطار مثل الكويت وقطر، تمثل المدينة الرئيسية أكثر من ٧٠٪ من مجموع السكان، وأكثر من ٩٥٪ من جملة سكان المدن. بل اننا نجد أن كل السكان الحضريين في قطر والبحرين (١٠٠٪) يتركزون في مدينتي الدوحة

والمنامة ، على التوالي . ولكن أمر أقطار الخليج – كما أشرنا من قبل – يمثل الاستثناء حيث أن كلاً منها يعتبر دولة مدينة (City-State). في معظم الأقطار العربية الأخرى نجد المدينة الرئيسية تمثل ما بين ٥ و٢٨٪ من جملة السكان في أقطارها ، وهذه نسبة عالية بمقاييس العالمين الأول والثاني . فلو افترضنا هذه النسبة في بلد مثل الصين لأصبح حجم شنغهاي (أكبر المدن) أربعين مليوناً بدلاً من ثمانية (كما هو الحال الآن). ان بيروت وبغداد وعمان تضم أكثر من ٢٠٪ من حجم السكان في لبنان والعراق والاردن ، على التوالي . وهذا بمثابة أن تضم نيويورك أربعين مليوناً (بدلاً من ثمانية)، وكلكتا ثمانين مليوناً (بدلاً من سبعة)، وطوكيو عشرين مليوناً (بدلاً من اثني عشر)، وموسكو ستين مليوناً (بدلاً من ثمانية).

الجدول رقم (٤)
الوزن النسبي للمدن الرئيسية داخل أقطارها في عام ١٩٧٠

المدينة	الحجم	نسبة سكان المدينة الكبرى في كل قطر إلى مجموع سكان القطر	مجموع سكان الحضر في القطر	معدل النمو السنوي للمدينة الرئيسية
(١)	(٢)	(٣) ٪	(٤) ٪	(٥) ٪
الكويت	٥٧٠,٠٠٠	٧٧,٢	٩٥,٠	١٨,٠
الدوحة (قطر)	٧٢,٠٠٠	٧٢,٠	١٠٠,٠	١٥,٠
المنامة (البحرين)	٩٦,٠٠٠	٤٢,٠	١٠٠,٠	٦,٠
بيروت	٨٠٠,٠٠٠	٢٧,٩	٥٠,٧	٤,٠
بغداد	٢,٢٠١,٠٠٠	٢٢,٦	٤٩,٠	٥,٠
عمان	٥٠٠,٠٠٠	٢١,٠	٤٦,٧	٥,٥
عدن	٢٧٠,٠٠٠	١٨,٤	٨٣,٦	٤,٥
القاهرة	٥,٧٠٠,٠٠٠	١٧,٠	٣٨,٠	٤,٥
تونس	٧٥٥,٠٠٠	١٤,٧	٣٥,٠	٤,٠

نسبة سكان المدينة الكبرى في كل قطر إلى

المدينة (١)	الحجم (٢)	مجموع سكان القطر (٣) ٪	مجموع سكان الحضر في القطر (٤) ٪	معدل النمو السنوي للمدينة الرئيسية (٥) ٪
طرابلس (ليبيا)	٢٧٧,٠٠٠	١٣.٨	٤٥.٤	٤.٨
دمشق	٨٣٦,٠٠٠	١٣.٦	٣١.٦	٤.٥
الدار البيضاء	١.٣٩٥,٠٠٠	٩,١	٢٦.٠	٤.٢
الجزائر	١.٢٠٠,٠٠٠	٨,٢	٣٢.٥	٥.٠
الرياض	٣٦٦.٠٠٠	٥.٢	٢٦.٠	١٠.٠
الخرطوم (ام درمان)	٧٠٠,٠٠٠	٢.٥	٢٤.٩	٦.٠
صنعـــاء	١٠٠,٠٠٠	١.٧	٥٠.٣	٤.٠

المصدر
— Based on Kingsley Davis, *World urbanization 1950-1970* op.cit.
— UNESOB figures, op.cit.

ولكن ربما كان أخطر تركز لنسبة كبيرة من سكان كل قطر عربي في مدينة رئيسية. هو تركز نسبة أكبر من جملة سكان الحضر في مدينة واحدة، كما يوضح العمود (٤) في الجدول رقم (٤). فقد تراوح التكدس الحضري في مدينة رئيسية واحدة ما بين ٢٥٪ (السودان) و ١٠٠٪ (قطر والبحرين) من جملة سكان المدن في أقطار الوطن العربي. ولكي نقدّر هذه الظاهرة حق قدرها نلجأ مرة أخرى الى المقارنات الدولية. ان وجود ٥٠٪ من سكان الحضر في مدينة واحدة هو بمثابة أن تصبح نيويورك سبعين مليوناً (بدلاً من ثمانية). وتصبح لندن عشرين مليوناً (بدلاً من ثمانية). وتصبح كلكتا ستين مليوناً (بدلاً من سبعة). وتصبح شنغهاي أربعين مليوناً (بدلاً من ثمانية).

إن ظاهرة المدينة العملاقة في الوطن العربي يمكن قياسها بطرق أخرى اصطلح عليها علماء الاجتماع الحضري (Urban Sociology). ومن هذه الطرق **قاعدة الحجم والمرتبة**[١٤] (Rank-Size Rule) التي تعطي مقياساً كمياً لمدى التوازن الحضري في المجتمع. ومغزاها أن أكبر مدينة لا ينبغي أن تزيد كثيراً عن ضعف سكان المدينة الثانية. وان لا تزيد هذه الأخيرة عن ضعف المدينة الثالثة... وهكذا. وإلاّ أصبح الهيكل الحضري لهذا المجتمع مختلاً. بكل ما يترتب على هذا الاختلال من مضاعفات اقتصادية واجتماعية وسياسية. سنتعرض لها فيما بعد.

الجدول رقم (٥)

مؤشر التوازن الحضري طبقاً لقاعدة «الحجم والمرتبة» في بعض أقطار الوطن العربي سنة ١٩٧٠

القطر	الحجم الحالي للمدينة الأولى والمدينة الثانية (١)	الحجم الأمثل للمدينة الأولى (٢)	الفرق بين الحجم الأمثل والحجم الحقيقي للمدينة الأولى (٣)	نسبة الفرق بين الحجم الأمثل والحجم الحقيقي (٪) (٤)
المغرب	الدار البيضاء ١,٤٦٥,٠٠٠ الرباط ٥٥٠,٠٠٠	١,١٠٠,٠٠٠	٣٦٥,٠٠٠	٢٥.٠
الجزائر	الجزائر ١,٢٠٠,٠٠٠ وهران ٤٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٣٠,٠
الجماهيرية الليبية	طرابلس ٢٧٧,٠٠٠ بنغازي ١٧٢,٠٠٠	٣٤٤,٠٠٠	٦٧,٠٠٠-	١٩,٥-
مصر	القاهرة ٥,٧٠٠,٠٠٠ الاسكندرية ٢,٠٣٢,٠٠٠	٤,٠٦٤,٠٠٠	١,٦٣٦,٠٠٠	٤٠.٣
لبنان	بيروت ٨٠٠,٠٠٠ طرابلس ١٥٧,٠٠٠	٣١٤,٠٠٠	٤٨٦,٠٠٠	٦٠.٨
سورية	دمشق ٨٣٦,٠٠٠ حلب ٦١٠,٠٠٠	١.٢٢٠.٠٠٠	٣٨٤,٠٠٠-	٤٦,٠-
الاردن	عمان ٥٠٠,٠٠٠ الزرقاء ١٣٦,٠٠٠	٢٧٢,٠٠٠	٢٢٨,٠٠٠	٤٥,٦
العراق	بغداد ٢,٢٠١,٠٠٠ البصرة ٥٣٨,٠٠٠	١,٠٧٦,٠٠٠	١,١٢٥,٠٠٠	٥١.١
السعودية	الرياض ٣٣٦,٠٠٠ جدة ٢٤٨,٠٠٠	٤٩٦,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠-	٣٥.٥-

المصدر: بيانات كأساس لحساب المؤشر مأخوذه عن: Kingsley Davis, *World Urbanization 1950-1970*, (Berkeley University of California Press, 1969) pp.244-246.
مع بعض التعديلات في ضوء بيانات جديدة ظهرت بعد نشر المرجع المذكور.

ويبيّن الجدول رقم (٥) تطبيق مقياس قاعدة **الحجم والمرتبة** على عدد من الأقطار العربية. من مجموع الأقطار التسعة، هناك ستة بلدان تتصف بعدم التوازن الحضري. في كل من المغرب والجزائر ومصر ولبنان والأردن والعراق نجد المدينة الرئيسية تزيد عن ضعف حجم المدينة الثانية التي تليها بشكل صارخ. العمود (٢) من الجدول يوضح الحجم الأمثل الذي ينبغي أن تكون عليه المدينة الرئيسية الأولى من حيث حجم السكان حتى يتوفر الاتساق والتوازن الحضري في داخل كل قطر. والعمود (٣) يبين الفرق بين الحجم الحقيقي (الحالي) والحجم الأمثل طبقاً لقاعدة **الحجم والمرتبة**. وهذا الفرق يعتبره كثير من علماء الاجتماع الحضري بمثابة «زيادة وزن» أو «زيادة طفيلية» أو «نمو سرطاني»، يثقل على المدينة وعلى مؤسسات الخدمات فيها من ناحية، ويمتص جزءاً كبيراً من فائض القيمة الريفي من ناحية ثانية، ويحرم المدن الأصغر من النمو الطبيعي من ناحية ثالثة. ونلاحظ أن مثل هذه الزيادة «الطفيلية» كانت أكبر ما تكون من حيث الحجم المطلق في القاهرة (١,٦ مليون)، وبغداد (١,١ مليون)، ثم بيروت (٤٨٦ ألفاً)، فالجزائر (٤٠٠ ألف) والدار البيضاء (٣٦٥ ألفاً)، وعمان (٢٢٨ ألفاً). من حيث حجم الزيادة الطفيلية النسبية، فإن بيروت تأتي في المقدمة (٦٠,٨٪)، تليها بغداد (٥١,١٪)، ثم عمّان (٤٥,٦٪)، فالقاهرة (٤٠,٣٪) والجزائر (٣٠٪) والدار البيضاء (٢٥٪).

هناك مقياس آخر لدرجة التوازن الحضري ابتدعه عالم الاجتماع كنغلي دافيز (K. Davis) يعرف باسم **مؤشر المدن الأربع**[١٥] (Four-City Index, FCI). وهو يحسب بقسمة سكان أكبر مدينة في القطر على مجموع سكان المدن الثلاث التالية لها في الحجم. وكلما كان الناتج أقرب إلى ٠,٣٣ كلما كان التركيب الحضري في ذلك القطر متوازناً؛ وكلما زاد كثيراً عن ٠,٣٣ كلما كان الوضع مختلاً. وفي العادة، لا يقلّ الناتج عن ٠,٥٥ ولا يزيد عن ٨,٠٠. وبتطبيق **مؤشر المدن الأربع** على عدة أقطار عربية نحصل على النتائج المبينة في الجدول رقم (٦) (مع مقارنة بعدّة أقطار غير عربية من العالم الأول والثاني والثالث في النصف الأسفل من الجدول). وقد حرصنا على تطبيق هذا المؤشر في سنوات ١٩٥٠، ١٩٦٠، و١٩٧٠ لتوضيح ما إذا كانت المدن العربية تتجه نحو مزيد من التوازن أم نحو مزيد من الاختلال داخل كل قطر على مدى العشرين سنة الماضية.

الجدول رقم (٦)
التوازن الحضري في بعض الأقطار العربية طبقاً لـ «مؤشر المدن الأربع»
مع مقارنات دولية (١٩٥٠ - ١٩٧٠)

القطر	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠
المغرب	١,٣٢	١,٤٠	١,٢٧
الجزائر	١,٠٠	١,١٣	١,٢٨
مصر	١,٨١	١,٩١	٢,٠٨
لبنان	١,٨٣	١,٨٤	٢,٢٨
العراق	١,٦٩	١,٧٥	٢,٣١
السعودية	٠,٤٤	٠,٤٥	٠,٦٦
سورية	٠,٧٤	٠,٨٠	٠,٨٠
كندا	٠,٦٩	٠,٦٨	٠,٦٣
بلجيكا	٠,٧٥	٠,٧٥	٠,٧٧
الولايات المتحدة	١,٠٤	٠,٨٨	٠,٧٧
ايطاليا	٠,٥٥	٠,٥٦	٠,٦٩
يوغوسلافيا	٠,٦٦	٠,٦٤	٠,٦٣
الاتحاد السوفياتي	١,٢٠	١,١٠	٠,٩٨
الصين	٠,٨٨	٠,٦٣	٠,٥١
اليابان	١.٥٤	١.٦٢	١.٥٣

المصدر : Saad Eddin Ibrahim "Urbanization in the Arab World" in S.E. Ibrahim and N.S. Hopkins (eds.) *Arab Society in Transition*, (Cairo: American University Press, 1977) p.370.

ونلاحظ من الجدول رقم (٦) أن معظم الأقطار العربية المبينة (باستثناء المغرب) تتجه نحو مزيد من الاختلال. فالجزائر كان مؤشرها في عام ١٩٥٠ يساوي ١,٠٠، ولكنه ارتفع إلى ١,١٣ في عام ١٩٦٠ ثم إلى ١,٢٨ في عام ١٩٧٠. وهذا يعني أن مدينة الجزائر العاصمة التي كان سكانها يساوون حجم سكان المدن الثلاث التالية في عام ١٩٥٠، قد أصبح سكانها يزيدون عن حجم السكان في هذه المدن الثلاث

مجتمعة بحوالي ٢٨٪ في عام ١٩٧٠. وقد ارتفع المؤشر بالنسبة لمصر من ١,٨١ عام ١٩٥٠ إلى ٢,٠٨ عام ١٩٧٠، أي أن سكان القاهرة قد أصبحوا أكبر من مجموع سكان المدن الثلاث التالية بحوالي ١٠١٪ عام ١٩٧٠. ويصل الاختلال الحضري ذروته في كل من العراق ولبنان. فقد ارتفع المؤشر في الأولى من ١,٦٩ عام ١٩٥٠ إلى ٢,٣١ عام ١٩٧٠؛ وارتفع في الثانية من ١,٨٣ إلى ١,٢٨ في المدة نفسها. أما أكثر الأقطار العربية المذكورة في الجدول توازناً في تركيبها الحضري فقد كانت السعودية وسورية، حيث يقترب مؤشراهما كثيراً من الحد الأمثل للتوازن (وهو ٠,٣٣). ولكن حتى في هذين القطرين فإن المؤشر في تصاعد؛ ففي السعودية ارتفع من ٠,٤٤ عام ١٩٥٠ إلى ٠,٦٦ عام ١٩٧٠، وفي سورية ارتفع من ٠,٧٤ إلى ٠,٨٠.

والخلاصة هو أنه باستخدام أي من مقاييس التوازن الحضري، نجد أن الأقطار العربية تتميز بوجود المدن المسيطرة أو الطاغية؛ وان هذه السيطرة في تزايد مستمر.

أسباب الاختلال السكاني والحضري في الوطن العربي:

إن زيادة الحجم المطلق والحجم النسبي لسكان المدن العربية بالقياس إلى الريف يشكل نوعاً من الاختلال في هذه المرحلة من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي للوطن العربي[١٦]. لقد ذكرنا أن نسبة سكان الحضر تصل إلى ٣٥٪ من جملة السكان على مستوى الوطن العربي ككل، وهي في تصاعُد مستمر بمعدل ٥ إلى ٦٪ سنوياً. هذا الاختلال هو سبب ونتيجة للتشويه الذي أصاب الهياكل الاقتصادية الاجتماعية العربية. فبينما ارتفع معدّل التحضر في أقطار العالمين الأول والثاني كنتيجة أوكاستجابة لحركة التصنيع الواسعة في تلك الأقطار، نجد أن ذلك لم يحدث في أقطار الوطن العربي. إن تضخم حجم المدن العربية قد سبق حركة التصنيع فيها بمسافة كبيرة؛ بل انه في معظم الحالات قد أصبح عبئاً وعائقاً أمام التنمية بوجه عام وأمام التصنيع بوجه خاص. في الفترة ما بين ١٨٥٠ و ١٩٠٠ كانت نسبة سكان الحضر تتراوح ما بين ١١ و ١٥٪ في كل من فرنسا والسويد وسويسرا. وكانت تلك الفترة تمثل مرحلة **الانطلاق الاقتصادي الصناعي** The Take-off Stage للبلدان الثلاثة. وكان العاملون بالصناعة تتراوح نسبتهم ما بين ٢٥ و ٥٠٪ من جملة القوى العاملة في كل من الأقطار الثلاثة[١٧]. فالتصنيع في هذه الحالات كان سابقاً للتحضر ودافعاً له فيما بعد. وفي بلاد عربية مثل مصر والعراق والمغرب وتونس نجد العكس. ففي سنة ١٩٧٠، كانت نسبة سكان الحضر في البلدان الأربعة هي على التوالي ٤٥ و٤٣ و٣٥ و٤٣٪، وكانت نسبة العاملين في الصناعة في تلك الأقطار العربية الأربعة هي على التوالي ١٨ و١٠ و١٣ و١١٪. أي انه بينما سبق التصنيع التحضر في البلدان الأوروبية بحوالي ٢٥ نقطة مئوية، نجد أن التحضر سبق التصنيع بحوالي ٢٥ نقطة مئوية في الأقطار العربية[١٨]. وحينما يسبق التصنيع ظاهرة التحضر، يكون معنى ذلك أن

المدينة **منتجة** أكثر منها مستهلكة ؛ وبالتالي تحقق للاقتصاد القومي فائضاً يمكن استثماره في مزيد من الانتاج أو الخدمات التي يعم أثرها المجتمع كله بما في ذلك ريف هذا المجتمع. أما حينما يسبق التحضر التصنيع فإن ذلك يعني أن تصبح المدينة **مستهلكة** أكثر منها منتجة ؛ وبالتالي تكون عالة على الاقتصاد القومي ، وتستنزف جزءاً كبيراً من فائض القيمة وخاصة من الريف. ويصبح هذا الأخير محروماً من نصيبه العادل من عائد العملية الانتاجية ، ومحروماً من الخدمات الأساسية.

وهذه النتيجة المنطقية الامبريقية هي بيت القصيد في عوامل التضخم الحضري في أقطار الوطن العربي ونتائجه. فنتيجة إهمال الريف وحرمانه من الخدمات الأساسية ، مثل التعليم والصحة والمرافق العامة وبرامج الانعاش الاجتماعي ؛ ونتيجة زيادة الضغط السكاني فيه على الموارد الزراعية المحدودة ، نجد سيلاً من الريفيين الذين يهجرونه إلى المدينة. هنا تختلط الأسباب والنتائج في جدلية اجتماعية اقتصادية تتفاعل فيها **عوامل الطرد** (Push Factors) مع **عوامل الجذب** (Pull Factors). فالمدن هي مركز القوة السياسية ، وهي تحظى بالعناية والرعاية من قبل الحكام ؛ لأنهم يعيشون فيها أولاً ، ولأنهم أكثر حساسية لمطالب سكانها ثانيا. ولما كانت هذه المدن ، كما أشرنا ، ليست مدناً منتجة بالدرجة الأولى ، فإن ما تحظى بـه من خدمات ، في مجتمع محدود الموارد ، لا بدّ أن يكون على حساب الريف. وإهمال وحرمان الريف ينطويان على ما يسمى بعوامل الطرد ؛ وخطوة المدينة والعناية بها ينطويان على ما يسمى بعوامل الجذب. فالمهاجرون من الريف ينجذبون إلى المدينة بسبب الحرمان وهرباً منه من ناحية ، وبسبب ما تمثله المدينة في نظرهم من فرص أحسن للحياة من ناحية اخرى.

لننظر إلى بعض الشواهد الاحصائية التي تؤكّد هذه المقولات : في مصر نجد أن نصيب الفلاح من الأرض الزراعية قد تضاءل من فدان واحد في أوائل القرن التاسع عشر إلى ثلث الفدان في منتصف القرن العشرين ، إلى خمسه في أوائل السبعينات[١٩]. أي أن الضغط السكاني على الموارد الزراعية في تصاعد مستمر مما أدى إلى تقليص النصيب الفردي من الأرض عاماً بعد عام. وفي غياب أي برامج جادة لتنويع القاعدة الاقتصادية في الريف مثل الصناعات الخفيفة والمتوسطة ، فإن مستوى الدخول يصبح غير كافٍ لسدّ احتياجات قطاع كبير من سكان الريف. لقد كان متوسط دخل الاسرة المكونة من ستة أفراد عام ١٩٧٥ أقل من نصف متوسط دخل الاسرة الحضرية المكونة من خمسة أفراد[٢٠]. وفي العراق نجد تبايناً مشابهاً في الدخول ، وربما أكثر حدة واستقطاباً. فدخل الفرد الحضري في كل من البلدين يوازي ثلاثة أمثال نظيره في الريف[٢١].

وتشتد ظاهرة التبائن والتفاوت هذه في الخدمات وخاصة بين العاصمة أو المدينة الرئيسية وبقية أنحاء القطر. فالخرطوم ، مثلاً ، يتركز فيها نصف أطباء السودان رغم أنها لا تضم أكثر من ٥ ٪ من جملتهم.

وبيروت تتركز فيها كل جامعات لبنان رغم أن سكانها يساوون ٣٠٪ فقط من المجموع. والقاهرة فيها ٥٠٪ من كل صناعة مصر ومن جميع أجهزة الهاتف (التليفون). رغم أنها لا تضم أكثر من ٢٠٪ من مجمل السكان[٢٢].

هذه الشواهد تفسر، أولاً، درجة إهمال الريف وحظوة المدن بصفة عامة وبالتالي طوفان الهجرة إليها. وهي تفسر، ثانياً، لماذا تستأثر العواصم العربية بالقدر الأعظم من هؤلاء المهاجرين. فحتى المدن الصغيرة والمتوسطة، وإن كانت نسبياً أحسن حالاً من الريف المحيط بها، إلاّ أنها لا تحظى بنفس القدر النسبي من الخدمات والعناية التي تحظى بها العاصمة. لذلك نجد العواصم العربية لا تجتذب فقط المهاجرين من الريف، ولكن أيضاً، مهاجرين من المدن الصغيرة والمتوسطة.

وثمة دائرة مفرغة تحدث في أقطارنا العربية نتيجة هذه الظاهرة. فالمهاجرون من الريف والمدن الصغرى إلى المدن الكبرى نوعان. نوع منهم يسمون مهاجرين **غير انتقائيين** (Non-selective migrants) وهم اولئك الذين ضاقت بهم سبل الحياة في قراهم ومدنهم الصغرى ويسعون إلى المدن الكبرى طلباً للنجاة من الجوع والفاقة، وهم عادة أمّيون وغير مهرة، ولا يمكن أن يضيفوا كثيراً للعملية الانتاجية في المدينة، ولكن تواجدهم المادي فيها يتطلّب حداً أدنى من الانفاق العام عليهم في صورة خدمات ومرافق[٢٣]. والنوع الثاني هم **المهاجرون الانتقائيون** (Selective migrants). وهؤلاء على قدر أعلى من التعليم والمهارة ويمثلون خلاصة الخلاصة في الريف والمدن الصغرى؛ ولكنهم لا يجدون مجالاً لاشباع طموحاتهم فيها. لذلك فهم يسعون إلى المدن الكبرى طلباً لفرص أعظم مما هو متاح في مواطنهم الأصلية. وهم يضيفون الكثير للعملية الانتاجية في هذه المدن الكبرى. ولكن الدائرة المأساوية هنا هي أن هذه العناصر الانتقائية هي التي كان يمكن أن تنهض بالريف وتنمّيه اقتصادياً وتنعشه اجتماعياً، إذ بهربها سيتأخر النهوض بالريف والمدن الصغرى.

إن هذه الظاهرة على المستوى القطري هي أشبه ما يكون بظاهرة تسرب العقول والكفاءات من العالم الثالث إلى العالم الأول على المستوى الدولي. فالغرب كان يستنزف الموارد الاقتصادية من العالم الثالث في القرن الماضي وفي النصف الأول من هذا القرن؛ ولكنه أضاف في النصف الثاني نوعاً آخر من الاستنزاف وهو استنزاف العقول (ومنها العقول العربية). وكذلك الحال بالنسبة لمدن وريف العالم العربي. فالمدن التي كان استنزافها للريف — إلى خمسين سنة ماضية — مقصوراً على موارده الاقتصادية فقط إلى حد كبير، قد أصبحت الآن تستنزف موارده البشرية أيضاً. وكما تتكرس هيمنة الغرب على البلدان النامية نتيجة هذا الاستنزاف المزدوج، تتكرس سطوة المدن العربية الكبرى على الريف والمدن الصغرى نتيجة استنزاف مزدوج مماثل.

جانب آخر من هذه الدائرة المأساوية هو أن الفرص التي تقدمها المدن الكبرى للمهاجرين **غير الانتقائيين** أقل

بكثير من عدد الساعين وراء هذه الفرص . فمن كل ثلاثة مهاجرين من هذا النوع ربما يوفق واحد فقط في الحصول على فرصة عمل منتجة حقيقية في أحد القطاعات الحديثة للاقتصاد . ويبقى اثنان بلا عمل حقيقي منتج . وفي هذه الحالة إما أنهم يشغلون أنفسهم بأعمال غير منتجة - أي يكونون **عاطلين مقنعين** (Hidden unemployed , Underemployed) يعيشون في فاقة أو عالة على غيرهم ؛ أو تضطر الحكومة الى الحاقهم كخدم وفراشين وسعاة في أجهزتها ؛ أو يتخذون من ضروب الانحراف والرذيلة وسائل لكسب عيشهم . وفي الحالات الثلاث يهددون نسيج الحياة الاجتماعية - الاقتصادية - الاخلاقية للمجتمع . وهؤلاء هم الذين يشكلون سكان الأحياء المعدمة على أطراف المدن العربية الكبرى من الخليج الى المحيط . انهم سكان مدينة « الثورة » والصيارف حول بغداد ، « والكرنتينا » خارج بيروت ، و« مدينة الموتى » وامبابة شرق وغرب القاهرة ، و« مدن القصدير » (Bidonvilles) حول تونس والجزائر والدار البيضاء . انهم - كما قلنا في مكان سابق - يمثلون حصاراً بروليتارياً قابلاً للانفجار حول العواصم العربية . وقد شهد لبنان ومصر بوادر هذا الانفجار في السنوات الثلاث الماضية ، كما تشهده إيران في الوقت الحاضر حيث تتشابه في بعض ظروفها مع العديد من الأقطار العربية .

مستقبل « الحضرية » والمدن في الوطن العربي

الحديث عن مستقبل المدن العربية له أكثر من جانب وأكثر من مستوى ؛ ويتوقف على نوع الافتراضات التي يبسطها الباحث . فاذا افترضنا أن الاتجاهات العامة التي سيطرت في العشرين أو الثلاثين سنة الماضية ستستمر بنفس الصورة وعلى نفس المعدلات سكانياً وحضرياً ، فان قراءة المستقبل - على الأقل في جانبه الكمّي - تصبح ممكنة الى حد كبير . ولكن هناك في خبرة غيرنا من المجتمعات التي مرت بطور التحول السكاني والنمو الحضري السريع ما يفيد أنه بعد فترة معينة تبدأ المعدلات المرتفعة في التباطؤ التدريجي نتيجة عوامل عديدة اقتصادية وحضارية . كذلك يمكن تصور أن الحكومات يمكن أن تتدخل لتوجيه أو ضبط عمليتي التحول السكاني والنمو الحضري ، بشكل أو بآخر ، خدمة لأهداف سياسية أو قومية أو تنموية . ونظراً لأن بعض هذه الافتراضات من الصعب الجزم به ، فانه يمكننا أن نتعرض لاستقراء المستقبل في صورة احتمالات في ظل افتراضات بديلة أو متنافسة .

إن نمو سكان المدن يتوقف في جانب كبير منه على نمو السكان الاجمالي . فاذا افترضنا أن سكان الوطن العربي اجمالاً سيستمرون في النمو بمعدلهم الحالي وهو مرتفع للغاية (٣,٣٪ سنوياً) ، فانهم سيصلون الى حوالي ٣٢٣ مليون سنة ٢٠٠٠ [٢٤] . ولكن إذا افترضنا أن الحكومات تدخلت وحاولت تخفيض معدل النمو السنوي الى ٢,٣٪ مثلاً فان العدد الاجمالي يمكن أن يصل الى ٢٥٠ مليوناً فقط . الافتراض الوسط هو معدل تزايد في حدود ٢,٨٪ سنوياً حتى نهاية القرن . وفي هذه الحالة يمكن أن يصل مجموع السكان الى حوالي ٣٠٠ مليون شخص في سنة ٢٠٠٠ .

بالمثل ، يمكن افتراض ثلاثة احتمالات لنمو المدن العربية . الاحتمال الأول هو استمرار معدل النمو الحالي ، أي

٦٪ سنوياً . وفي هذه الحالة ستضاعف المدن العربية عدد سكانها كل ١٢ سنة ، أي أنها يمكن أن تصل الى ٨٦ مليوناً سنة ١٩٨٥ والى ٢٠٦ ملايين سنة ٢٠٠٠ ، كما يبين العمود (٣) في الجدول رقم (٧) . الاحتمال الثاني هو النقيض ، أي معدل نمو منخفض لا يزيد عن ٣٪ سنوياً . وفي هذه الحالة سيصل اجمالي سكان المدن العربية الى ٥٦ مليوناً سنة ١٩٨٥ ، والى ٨٧ مليوناً سنة ٢٠٠٠ . وهذا الاحتمال يعني شبه توقف كامل للهجرة من الريف الى الحضر ، أي أن المدن ستنمو فقط نتيجة الزيادة الطبيعية (أي الفرق السنوي بين عدد المواليد وعدد الوفيات).

الجدول رقم (٧)

تنبؤات تقديرية لنمو سكان المدن في الوطن العربي حتى عام ٢٠٠٠

(بالملايين)

السنة	(١) معدل نمو منخفض (٣٪ سنوياً)	(٢) معدل نمو متوسط (٤,٥٪ سنوياً)	(٣) معدل النمو الحالي (٦٪ سنوياً)
١٩٧٠	٣٦	٣٦	٣٦
١٩٨٥	٥٦	٧٠	٨٦
٢٠٠٠	٨٧	١٣٦	٢٠٦

المصدر : **الوطن العربي لعام ٢٠٠٠** (بيروت : مؤسسة المشاريع والانماء العربية ، ١٩٧٥) ص ٣٢.

والاحتمال الثالث هو معدل نمو معتدل أو وسط بين النقيضين. وقد قدرناه في العمود (٢) من الجدول رقم (٧) بحوالي ٤,٥٪ سنوياً . وفي ظل هذا الاحتمال تضاعف المدن العربية حجم سكانها مرة كل ١٦ سنة تقريباً . وهذا يعني وصول حجم السكان الحضريين الى ٧٠ مليوناً عام ١٩٨٥ ، وإلى ١٣٦ مليوناً عام ٢٠٠٠ . ونحن نميل الى الأخذ بهذا الاحتمال لاعتبارات عديدة. من ذلك ، مثلاً ، أن الأقطار العربية التي شهدت معدلات نمو حضرية مرتفعة في عقدي الاربعينات والخمسينات ، قد بدأت معدلاتها تنخفض قليلاً في الستينات ، ويبدو انها استقرت حول ٤,٥ الى ٥,٠٪ سنوياً في أوائل السبعينات . ولذلك فهناك احتمال يرجح أن يحدث نفس الشيء في عقدي الثمانينات والتسعينات في الأقطار العربية التي تشهد حالياً معدلات نمو حضرية مرتفعة. السبب الثاني الذي يجعلنا نميل الى التقدير التنبئي

المتوسط هو تزايد الاحساس لدى الحكومات العربية بضرورة الابطاء من معدلات نمو المدن. فمشكلات الاسكان والمواصلات والتعليم والمياه والكهرباء وغير ذلك من الخدمات الحضرية قد وصلت في الأونة الأخيرة الى ما يشبه **الأزمة** الطاحنة ، وذلك في الاقطار العربية الغنية والفقيرة على حد سواء. هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، بدأت بعض هذه الحكومات تبذل مجهودات أكثر جدية في تنمية الريف ، وهو الشيء الذي يمكن أن يبطئ من طوفان الهجرة منه الى المدن. بل ان بعض الحكومات مثل الحكومة العراقية تتحدث منذ سنوات عمّا يسمى بـ« الهجرة المعاكسة » ، أي تشجيع بعض سكان المدن الكبرى على الهجرة الى الريف والمدن الصغرى ، ومنح حوافز مباشرة وغير مباشرة لمن يفعلون[٢٥] . وفي مصر في هذه الأيام محاولات لتخفيف المركزية وتشجيع خريجي الجامعات على استيطان الاراضي الجديدة المستصلحة[٢٦] .

الجدول رقم (٨)
القاهرة : حالة النمو السريع
١٩٢٠ - ٢٠٠٠

السنة	حجم السكان	الزيادة في عشر سنوات	نسبة الزيادة في عشر سنوات
١٩٢٠	٨٧٥,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٣٠,٠
١٩٣٠	١,١٥٠,٠٠٠	٢٨٥,٠٠٠	٣٣,٠
١٩٤٠	١,٥٢٥,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠	٣٢,٦
١٩٥٠	٢,٣٥٠,٠٠٠	٨٢٥,٠٠٠	٥٤,٠
١٩٦٠	٣,٧٤٧,٠٠٠	١,٣٩٧,٠٠٠	٦٠,١
١٩٧٠	٥,٧٠٠,٠٠٠	١,٩٥٣,٠٠٠	٥٤,٠
١٩٨٠*	٨,٧٧٨,٠٠٠	٣,٠٧٨,٠٠٠	٥٤,٠
١٩٩٠*	١٣,٤٠٠,٠٠٠	٤,٦٢٢,٠٠٠	٥٤,٠
٢٠٠٠*	٢٠,٦٠٠,٠٠٠	٧,٢٠٠ ,٠٠	٥٤,٠

* تنبؤ تقديري على أساس معدل زيادة معتدلة هي ٤,٥٪ سنوياً.

الجدول رقم (٩)
المدن العشر الكبرى في الوطن العربي
تنبؤ تقديري للعام ٢٠٠٠

المدينة*	حجم السكان عام ١٩٧٠	حجم السكان عام ٢٠٠٠*
القاهرة الكبرى	٥,٧٠٠,٠٠٠	٢٠,٦٠٠,٠٠٠
بغداد الكبرى	٢,٢٠٠,٠٠٠	١٢,٠٠٠,٠٠٠
الاسكندرية	٢,٠٠٠,٠٠٠	٧,٢٠٠,٠٠٠
الدار البيضاء	١,٤٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
الجزائـــر	١,٢٠٠,٠٠٠	٤,٨٠٠,٠٠٠
بيروت الكبرى	١,٠٠٠,٠٠٠	٣,٥٠٠,٠٠٠
دمشق	٨٥٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
تونس	٧٥٥,٠٠٠	٢,٣٠٠,٠٠٠
حلب	٦٠٠,٠٠٠	٢,٢٠٠,٠٠٠
مدينة الكويت**	٥٧٠,٠٠٠	٤,٥٠٠,٠٠٠
المجموع	١٦,٢٧٥,٠٠٠	٦٥,١٠٠,٠٠٠

* التنبؤ التقديري على أساس معدلات النمو التي سادت في الفترة (١٩٦٠-١٩٧٠).
** استخدمنا في التنبؤ التقديري للكويت معدل نمو ٧,٥٪ سنوياً وهو أقل من نصف المعدل السنوي الذي ساد في الستينات والذي لا نعتقد أنه سيستمر حتى سنة ٢٠٠٠ . أما إذا استخدمنا المعدل الحالي وهو ١٨٪ سنوياً ، فان تقدير سكان مدينة الكويت لسنة ٢٠٠٠ يصل الى حوالي ٩ ملايين ، أي أكثر من أربعة أمثال سكان أقطار الخليج الحاليين مجتمعين.

ومع ترجيحنا لمعدل النمو الحضري المعتدل (٤,٥٪ سنوياً) فان المدن العربية الكبرى ، وخاصة العواصم ستصل الى أحجام ضخمة في العقدين القادمين من القرن العشرين . ولا أدل على ذالك من نهج النمو السكاني لمدينة القاهرة – وهي أولى المدن العربية وأكبرها – لقد كان حجم القاهرة في أوائل القرن العشرين نصف مليون شخص . ولكن ، كما يبين الجدول رقم (٨)، ضاعفت القاهرة عدد سكانها مع سنة ١٩٣٠ ، ثم ضاعفت نفسها مرة ثانية في العشرين

سنة التالية لتصل الى أكثر من ٢,٣ مليونين عام ١٩٥٠ ، ثم مرة ثالثة في أقل من عشرين سنة لتصل الى ٥,٧ ملايين عام ١٩٧٠ . ويصل حجم القاهرة الكبرى الآن الى أكثر من ٨ ملايين شخص . وإذا استمر معدل الزيادة الحالية كما هو ، فان حجم سكان القاهرة الكبرى سيصلون الى اكثر من ١٣ مليوناً في عام ١٩٩٠ ، والى أكثر من ٢٠ مليوناً في عام ٢٠٠٠ .

فاذا افترضْنا استمرار معدل النمو الذي ساد في عقد الستينات ، فان المدن الكبرى للوطن العربي ستنحو نفس منحى القاهرة في السنوات الباقية من هذا القرن ؛ وسنصبح في مواجهة تجمّعات حضرية ضخمة لم تشهد لها أي من مناطق العالم مثيلاً في مثل هذه الفترة القصيرة في عمر الشعوب . ويبين الجدول رقم(٩) التنبؤات التقديرية للمدن العشر الكبرى في الوطن العربي عام ٢٠٠٠ . ومنها يتضح أن بغداد يمكن أن تصل الى ١٢ مليوناً ، والاسكندرية الى سبعة ملايين ، وكل من الدار البيضاء والجزائر الى حوالي خمسة ملايين لكل منها . كذلك ستتخطى كل من دمشق وتونس والكويت الثلاثة ملايين. فمن الصعب على عقولنا تصور استمرار معدل الزيادة السنوية لمدينة الكويت .

على أية حال ، وأياكانت التقديرات التي نأخذ بها ، فان أغلبية سكان الوطن العربي (ما بين ٧٠ و٨٠٪ من جملة السكان) سيكونون من ساكني المدن عام ٢٠٠٠ . والسؤال هو : هل في ذلك فائدة أم ضرر؟ هل سيساعد ذلك على دفع عجلة التنمية الشاملة أو سيبطئ من حركتها ؟ هل ستستطيع حكومتنا أن تدير هذه الكيانات الحضرية الضخمة وتضبط حركتها أم يمكن أن يفلت زمام الأمور منها ؟ هذه الاسئلة وغيرها لا بد أن تأخذ مكاناً مركزياً في تفكير المخططين وصانعي القرارات في الوطن العربي .نحن نعلم يقيناً من الشواهد المعاصرة أن مجتمعات أكثر منا ثراء وتقدماً تكنولوجياً وتنظيمياً ، مثل الولايات المتحدة ، تواجه صعوبات جمّة في إدارة مدنها الكبرى . فكل من نيويورك وفيلادلفيا وكليفلاند ودتيرويت –وكلها مدن مليونية– تواجه الافلاس المالي وهو ما يهدد بانهيار أجهزة الخدمات والأمن الاجتماعي فيها في الوقت الحاضر. وقد كانت أزمة المدن الكبرى الاميركية احدى المسائل الرئيسية في حملة الانتخابات الرئاسية الاميركية عام ١٩٧٦ [٢٧] .

ففضلاً على أننا لا نملك مثل ما تملك الولايات المتحدة من موارد مالية وتكنولوجية ، وليس لدينا ما لديها من تراث وخبرات متراكمة في إدارة المدن ، فان مشكلات مدننا ستكون أكثر تعقيداً . أولاً : لأن بعض المدن العربية ستتجاوز في أحجامها مدن الولايات المتحدة . وثانياً : لأن زيادة **التحضر** (urbanization) عندما لا تعني زيادة مواكبة في **الحضرية** (urbanism) والمصطلح الأول يعني زيادة حجم المدن نتيجة الهجرة المستمرة من الريف ، أي أنه مفهوم كمي يشير الى تغير التوازن العددي بين الريف والمدن لصالح الأخيرة . أما المصطلح الثاني ، **الحضرية** ، فهو يشير الى **اسلوب حياة** (life-style) وعقلية وقيم ومعايير سلوك معينة مثل : الانضباط ، وتقدير قيمة الوقت ، والمحافظة على النظام ، وتقبل الجديد ، والاقبال على تذوق الثقافة بمفهومها الواسع ، والانخراط في أعمال منتجة حقيقية ، والرغبة في الانجاز وما الى ذلك. والشاهد ، كما دلت معظم الدراسات الميدانية لسكان المدن العربية

في السنوات الأخيرة ، هو أن نسبة كبيرة منهم لا تتوفر فيهم معظم هذه السمات ، بل ، بالعكس ، ما يزالون يتصفون باسلوب وخصائص الحياة الريفية والبدوية والقبلية رغم اقامتهم في المدن(٢٨) . ويطلق البعض على هذه الظاهرة اصطلاح **تريف** (ruralization) أو **بدونة** (bedoiunization) المدن العربية . وقد نتج ذلك في نظرنا من جراء معدلات الهجرة العالية في فترة زمنية وجيزة لم تسمح بعمليات صهر ودمج المهاجرين في الحياة المدينية الحديثة أو امتصاصهم في القطاعات الاقتصادية المتطورة ؛ وهو الأمر الذي كان يمكن أن يكسبهم اسلوب الحياة **الحضرية** (urbanism). بدلاً من ذلك كان عدد المهاجرين من الضخامة بحيث تمركزت أعداد كبيرة من نفس المناطق الريفية في مكان واحد بالمدن التي هاجروا اليها ، وخلقوا ترتيبات معيشية في هذه المدن أقرب الى الأنماط التي تركوها وراءهم في مواطنهم الأصلية . وقد جعل ذلك من عملية امتصاصهم وصهرهم وتغيير قيمهم ومعاييرهم السلوكية بما يتفق مع متطلبات المدينة الحديثة أموراً بالغة الصعوبة .

والخطر الكامن والذي يمكن أن يتفجر في المستقبل ، رهنٌ بنجاح أو فشل الحكومات العربية في فهم ديناميكية العلاقة الجدلية المعقدة بين ريف الوطن العربي ومدنه . فغياب مثل هذا الفهم يترتب عليه غياب استراتيجية مستنيرة لمواجهة تحديات المستقبل . ان العنصر الاساسي في نجاح أي استراتيجية حضرية لا يبدأ في المدن وإنما في الريف . فاذا لم يكن هناك استراتيجية لتنمية الريف فان طوفان المهاجرين سيستمر . وما لم يتم امتصاص هذا الطوفان واستيعابه في القطاعات الانتاجية والخدمية الحديثة فانه سيكثف من الحصار البروليتاري حول المدن العربية . وسيزداد هذا الحصار احكاماً وغضباً مع مولد جيل آخر من أبناء المهاجرين في الأحياء المعدمة ، جيل تشتدّ لديه التطلعات في حياة أفضل وترتفع لديه الاحباطات في تحقيق أحلامه . وهذه باختصار هي معادلة الانفجار . وقد رأينا –كماقلنا أعلاه– بوادر فعل هذه المعادلة في انتفاضة الجياع ، التي اجتاحت المدن المصرية الكبرى من الاسكندرية الى أسوان في كانون الثاني يناير ١٩٧٧ . وهذا هو التحدي . ونوع الاستجابة –كما علمنا أرنولد توينبي– هو الذي يمكن أن يقرر مستقبل حضارتنا في هذا الجزء من العالم .

الهوامـــش

(١) اعتمدنا في هذا الجزء على دراسة سابقة لنا منشورة في :

– Saad Eddin Ibrahim, "Population of the Arab World: An overview" in S.E. Ibrahim and N.S. Hopkins (eds), *Arab Society in Transition* (Cairo: American University in Cairo Press, 1977) pp.303-322.

(٢) لأخذ فكرة عن نظرية التحول الديموغرافي بمراحلها الثلاث أنظر :

— Warren Thompson and David Lewis, *Population Problems* (New York: McGraw Hill, 1965) pp.401-407.

(٣) نفس المرجع المشار اليه أعلاه ، ص ص ٤٠١–٤٠٧ ، وص ص ٣٧–٥٦

(٤) انظر دراسة في هذا العدد أصدرها مكتب اليونيسكو الاقليمي في البلاد العربية :

— *Population, Education, and Development in the Arab Countries* (Cairo: UNESCO Regional office, 1976) pp.18-22.

(٥) اعتمدنا في هذا الجزء وما يليه على دراسة سابقة لنا مقدمة لمؤتمر الامم المتحدة الاقليمي الأول لغرب آسيا (بيروت ، ١٩٧٤)، ومنشورة في :

— Saad Eddin Ibrahim, "Urbanization in the Arab World," in S.E. Ibrahim and N.S. Hopkins (eds.) *Arab Society in Transition*, op. cit. pp.360-389.

(٦) حول طبيعة المدن العربية الاسلامية في التاريخ الوسيط ، انظر :

— Ira Lapidus (editor), *Middle Eastern Cities* (Berkeley: University of California Press, 1969).

(٧) كمثل لدمج الأقطار العربية في النظام الاقتصادي العالمي ابتداء من القرن التاسع عشر انظر :

— Charles Issawi, *Egypt in Revolution: An Economic Analysis* (London: Oxford University Press, 1963) pp.18-31.

(٨) كمثل لعملية الاستعمار الاستيطاني في المغرب أنظر دراسة لنا ستنشر عام ١٩٧٩ :

— Saad Eddin Ibrahim, *Rural-Urban Migration in Morocco*, Cairo: The Cairo **Papers** in Social Science, The American University in Cairo, 1979).

(٩) لقد عالجنا أثر هذا التغير غير المتوازن في بحث بعنوان «نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية الشاملة» منشور في كتاب **استراتيجية التنمية الاقتصادية في مصر** (القاهرة : الهيئة القومية للكتاب ، ١٩٧٨) ضمن أبحاث المؤتمر الثاني للاقتصاديين المصريين الذي عقد في آذار ـ مارس ، ١٩٧٧ ؛وظهر نفس البحث في مجلة **دراسات عربية** ، عدد تموز-يوليو ، ١٩٧٧ .

(١٠) حول تأثير دمج الاقطار العربية في الاقتصاد العالمي في نمو المدن وخاصة الساحلية منها ، انظر :

— Charles Issawi, "Economic Changes and Urbanization in the Middle East" in Ira Lapidus (ed.), *Middle Eastern Cities*, op. cit. pp.116-120.

وحول مقولة التبعية الاقتصادية وتأثيرها على مدن العالم الثالث عموماً ، انظر :

— Ronald H. Chilcote, "Dependency: A critical Synthesis of the Literature", and Samir Amin, "Underdevelopment and Dependence in Black Africa — Origins", both in Janet Abu-Lughod and Richard Hay, Jr., *Third World Urbanization*, (Chicago: Maaroufa Press, 1977) pp.128-139, and 140-150, respectively.

(١١) في تصوير هذا التمايز بين الأحياء الأوروبية والأحياء الوطنية في مدن العالم العربي وغيره من مدن العالم الثالث أنظر :

— Frantz Fanon: *The Wretched of the Earth* (New York: Grove Press, 1965), p.39.

(١٢) اعتمدنا في هذا الجزء على دراسة سابقة لنا هي :

— Saad Eddin Ibrahim, "Urbanization in the Arab World" in Ibrahim and Hopkins, *Arab Society in Transition*, op. cit., pp.361-364.

(١٣) كنموذج لهذا النمط المعيشي في الوطن العربي في الوقت الحاضر ، انظر :

— Saad Eddin Ibrahim and Donald P. Cole, *Saudi Arabian Bedouin* (Cairo: Cairo Papers in Social Science, American University in Cairo, Vol. one, Monograph 5, 1978).

(١٤) كان فيلكس أويرباخ (Felix Awerbach) أول من اهتدى الى قاعدة «الحجم والمرتبة» خلال دراسته للمدن الالمانية عام ١٩١٣ . ولكن ألفرد لوتكا هو أول من عبر عنها في شكل معادلة رياضية عام ١٩٢٥ ، انظر :

— Alfred Lotka *Elements of Physical Biology* (Baltimore: Williams and Wilkins, 1925), pp.306-307.

(١٥)

— Kingsley Davis, *World Urbanization 1950-1970* (Berkeley: University of California Press, Vol. I, 1969).

(١٦) في علاقة التحضر بالتحديث والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، انظر :

— Saad Eddin Ibrahim, "over-urbanization and under-urbanism" in *International Journal of Middle Eastern Studies*, Vol. V, No. 1, (January 1975).

(١٧)

— Saad Eddin Ibrahim, "urbanization in the Arab World" in Ibrahim and Hopkins (eds.) *Arab Society in Transition*, op. cit., p.373.

(١٨) نفس المرجع المشار اليه أعلاه ، ص٣٧٣ .

(١٩) نفس المرجع المشار اليه أعلاه ، ص٣٧٤ .

(٢٠) هذا التقدير مبني على نتائج **بحث ميزانية الأسرة بالعينة لعام ١٩٧٤/١٩٧٥** في مصر ، الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

(٢١) - UNESCO Regional Office for Education in the Arab Countries, *Trends, Causes, and Consequences of Rural-Urban Migration in Iraq* (Beirut, 1977); *Rural-Urban Migration in Morocco* (Beirut, 1978).

(٢٢) – Saad Eddin Ibrahim *"urbanization in the Arab World"* in Ibrahim and Hopkins(**eds.**) ,*Arab Society in Transition*, op. cit., p.389 (footnote 6)

في عام ١٩٥٠ ، كانت بغداد تضم حوالي ٧٠٪ من كل مصانع العراق ؛ وكانت الاسكندرية تستحوذ على ٢٥٪ من كل المشروعات الصناعية في مصر ، و٢١٪ من كل أجهزة الهاتف ، و١٣٪ من كل أجهزة التليفزيون في الستينات .

(٢٣) في تصدير هؤلاء المهاجرين غير الانتقائيين ، انظر :

– Daniel Lerner, *The Passing of Traditional Society: The Modernization of the Middle East* (Glenco: The Free Press, 1958).

- Janet Abu-Lughod, "Varieties of Urban Experience: Contrast, Coexistence, and Coalescence in Cairo" in Ira Lapidus, *Middle Eastern Cities*, op. cit., pp.159-187.

(٢٤) الأرقام الواردة في هذه الفقرة وما يليها مأخوذ عن : **الوطن العربي عام ٢٠٠٠** (بيروت : مؤسسة المشاريع والانماء العربية ، ١٩٧٥) ص ص ٢٢ – ٢٤ ، ص ص ٣٢–٣٣ .

(٢٥) انظر دراسة قمنا بها لحساب الحكومة العراقية بعنوان : **اعادة التوزيع الجغرافي للسكان والحضر والطاقة البشرية العالية** (بغداد : وزارة التخطيط بالجمهورية العراقية ، مشروع الطاقة البشرية العالية ، ١٩٧٥).

(٢٦) انظر تقييماً وتحليلاً لمجهودات الحكومة المصرية في هذا الصدد :

– Saad Eddin Ibrahim, "Population Pressure and Desert Development in Egypt", a paper submitted to the *Cairo International Workshop for the Application of Science and Technology for Desert Development*, Cairo, September 9-15, 1978.

(٢٧) سعد الدين ابراهيم : **الانتخابات الامريكية وأزمة الشرق الأوسط** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٧٦).

(٢٨) أنظر تلخيصاً لهذه الدراسات في :

– J. Gulick, "Village and City: Cultural Continuities in Twentieth Century Middle Eastern Cultures" in Ira Lapidus, *Middle Eastern Cities*, op. cit., pp.122-158.